برنامج الأمم المتحدة للبيئة

التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

© برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٤

اسم المنشور: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2013
رقم العمل: DCP/1792/NA
الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-807-3386-0

* تشير جميع المبالغ بالدولار إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.
* يشير مصطلح 'بليون' في هذا التقرير إلى ألف مليون.

يجوز استنساخ هذا المنشور كاملاً أو جزئياً بأي شكل كان لأغراض التثقيف أو الأغراض غير الربحية، دون الحصول على تصريح خاص من مالك حقوق الطبع، شرط الإشارة إلى مصدر النص المستنسخ. ويحبذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة استلام نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور كمصدر. ولا يمكن استخدام هذا المنشور لإعادة بيعه أو لأي غرض تجاري دون الحصول مسبقاً على تصريح خطي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولا تعدّ الإشارة إلى الكيانات الجغرافية في هذا التقرير، وشكل تقديم المواد فيه، بمثابة تعبير ضمني عن أي رأي كان، سواء من جانب الناشر أو من جانب المنظمات المشاركة، بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو أراض أو منطقة، أو بشأن السلطات القائمة عليها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها.

تتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بدور قيادي وتشجيع قيام الشراكات الرامية إلى العناية بالبيئة، من خلال إلهام البلدان والشعوب، وإعلامها وتمكينها من تحسين نوعية حياتها دون الإضرار بنوعية حياة الأجيال القادمة.

١ رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة
٢ علامات بارزة في عام ٢٠١٣
٤ ٢٠١٣: البيئة بالأرقام
٦ تغير المناخ
١٤ الكوارث والنزاعات
٢٠ إدارة النظم الإيكولوجية
٢٦ الحوكمة البيئية
٣٦ المواد الضارة والنفايات الخطرة
٤٢ كفاءة استخدام الموارد
٤٩ سفراء النوايا الحسنة
٥٠ الأداء المالي والإداري
٥٢ أبطال الأرض

www.unep.org

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

سعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال العقود الأربعة بعد تكوينه إلى إنشاء جسر يصل بين العلوم الناشئة ذات الصلة بطائفة كبيرة من المسائل البيئية والسياسات الفعالة التي تدعم التنمية المستدامة. ومع تنامي الوعي بدور البيئة في تحقيق رفاه الإنسان وبالتحديات الجسيمة التي تواجهها، اكتسب برنامج البيئة جمهوراً وسلطة متزايدين.

وفي العام الماضي اتسعت أصداء صوت البيئة. فقد اجتمع مجلس إدارة برنامج البيئة للمرة الأولى بعضوية عالمية. وعلى الرغم من حقبة التشدد المالي التي تمر بها المنظمة، عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى زيادة الميزانية العادية للبرنامج في رسالة واضحة مفادها أن للحوكمة البيئية الدولية مكانة ذات أولوية وأن برنامج البيئة يحتاج إلى موارد وافية لأداء ولايته.

وفي أواخر عام ٢٠١٣، بيّن تقرير فجوة الانبعاثات أن العالم قد حاد عن المسار المرسوم لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى المستوى المطلوب الذي يتيح فرصة معقولة للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية في مستوى يقل عن درجتين مئويتين في هذا القرن. وأمام الحكومات فترة تقل عن سنتين للتوصل إلى اتفاق مناخي جديد يدخل حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٢٠، وإني لأعول على برنامج البيئة وجميع شركائه، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، للارتقاء بمستوى الطموحات والعمل بما يتيح تفادي النتائج الأكثر سوءاً لتغير المناخ.

وستكتسي السنتان القادمتان أهمية حاسمة في رسم معالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد بيّن برنامج البيئة وشركاؤه أن النظم الإيكولوجية التي تعمل على نحو سليم ضرورية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي. ويساعد برنامج البيئة البلدان في فهم أهمية إدراج رأس المال الطبيعي في عمليات المحاسبة الاقتصادية وصنع السياسات الوطنية. ولا يزال هناك الكثير من العمل الواجب أداؤه في جميع المناطق لترجمة هذا الفهم إلى عمل.

وستحتل هذه المسائل مكانة بارزة في أذهان الوزراء الذين سيحضرون أول اجتماع لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شهر حزيران/يونيه، بيد أن في وسعهم أن يستمدوا العزم من المثال الذي تقدمه اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق التي اعتمدت في أواخر عام ٢٠١٣، لتكون أول اتفاق بيئي جديد متعدد الأطراف يبرم منذ أكثر من عقد مضى ويبرهن من جديد على أن التوصل إلى توافق في الآراء أمر ممكن.

لقد كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور رئيسي في توفير المعرفة العلمية عن الآثار الضارة للزئبق والجمع بين البلدان على امتداد أربع سنوات من المفاوضات. لكن توقيت هذه المعاهدة لم يأت بالصدفة، فإذ يزداد برنامج البيئة قوة، كذلك تزداد قوة الحوكمة البيئية، وفي اعتقادي أن المستقبل سيحمل نجاحات مماثلة كثيرة. فالعالم على أهبة اليوم لإجراء تحول جذري في الإدارة البيئية، وإني أتوقع أن يكون لبرنامج البيئة دور مركزي في عملية التحول هذه.

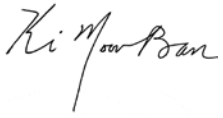

بان كي مون
شباط/فبراير ٢٠١٤

العلامات البارزة في عام ٢٠١٣

من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أكيم شتاينر

١

اتفق المجتمع الدولي، إبان مؤتمر **ريو + ٢٠**، على العمل لوضع مجموعة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، كجزء من خطة عمل لما بعد عام ٢٠١٥ تعالج مسألة الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية على نحو أكثر تماسكاً وتركيزاً وقابلية للقياس. ولكي تتمكن منظومة الأمم المتحدة من أداء دور محوري في هذه العملية، سيكون عليها أن تعمل بصورة أوثق من أي وقت مضى، مستندة إلى فهم واضح مفاده أن الخطاب قد تغير لينتقل من حماية البيئة من التنمية إلى إدماج الشواغل البيئية في عملية التنمية. وببساطة لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون اتخاذ خطوات منسقة ومعجلة بشأن البيئة.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كسلطة عالمية رائدة في مجال البيئة وكصوت للبيئة في الأمم المتحدة، ويجمع موارد المنظومة في بوتقة واحدة بما يكفل تنفيذ الخطوات التحولية اللازمة في مجال البيئة. وبالتالي فإن كل جانب من جوانب عملنا يغذي جدول أعمال التنمية المستدامة وتعززه شراكات مُلهمة تشمل منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

واسمحوا لي هنا أن أستفيض في الشرح، فالآثار السلبية لتغير المناخ، مثل اختلال الزراعة الناجم عن تزايد صعوبة التنبؤ بمعدلات الهطول، تؤثر في سبل المعيشة، لا سيما في البلدان النامية. والنزاعات والكوارث الطبيعية التي يتوقع أن تصبح أكثر انتشاراً مع تزايد حدة تغير المناخ، ستتسبب في تدهور وتدمير قاعدة الموارد البيئية التي تستند إليها حياة الإنسان. والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يتسبب في تدهور النظم الإيكولوجية واضمحلال الخدمات التي توفرها، مثل الأغذية والماء والإلقاح وتنظيم المناخ. واستخدام المواد الكيميائية وإنتاجها والتخلص منها على نحو غير سليم يمكن أن يعرقل التنمية، إذ يلحق الضرر بإمدادات المياه والأمن الغذائي والإنتاجية. والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، ومثالهما ثلث الكمية الكلية من الأطعمة التي تهدر كل عام، وموارد النفايات التي ينبغي التحكم بها على نحو أفضل في الوقت الذي يتزايد فيه عدد سكان العالم ليبلغ تسعة بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

وتعد الحوكمة البيئية القوية عاملاً أساسياً لمعالجة هذه التحديات وكفالة الانتقال على نحو سريع وسلس إلى اقتصاد أخضر جامع يشكل الدعامة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ومن المشجع أن عام ٢٠١٣ يحمل إشارات واضحة إلى أن الحوكمة البيئية الدولية قد بلغت مستويات لا سابق لها من الاتساع والوضوح والقوة.

لقد عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجلس إدارته بعضوية عالمية للمرة الأولى. وستجتمع الدول الأعضاء للمرة الأولى، في عام ٢٠١٤، في إطار جمعية الأمم المتحدة للبيئة وتحت شعار عام هو ‘‘أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج

”يحمل عام ٢٠١٣ إشارات واضحة بأن الحوكمة البيئية الدولية قد بلغت مستويات لا سابق لها من الاتساع والوضوح والقوة“

المستدامين”. ولهذه الجمعية أهمية جمّة، إذ أنها تُكسب المسائل البيئية مكانة تضاهي مكانة السلم والأمن والمال والصحة والتجارة. وتمثل هذه الهيئة محركاً عالمياً لتوجيه العمل السياسي والاستراتيجي المتعلق بالأولويات البيئية، في ضوء الولاية الموكلة إليها والمتمثلة في تحديد السياسات وتحفيز العمل الدولي.

ويكتسي توقيع ٩٤ بلداً لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، بعد أربع سنوات من المفاوضات المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قدراً مماثلاً من الأهمية. ولا يقتصر تأثير هذه الاتفاقية، وهي أول اتفاق بيئي جديد متعدد الأطراف يبرم منذ عقد من الزمن تقريباً، على إعطاء زخم جديد للجهود الرامية إلى خفض انبعاثات هذا المعدن السام، بل إنها تبيّن أيضاً إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن التحديات البيئية الملحّة، وتعطي مثالاً ذا أهمية خاصة في الوقت الذي يسعى فيه العالم للتوصل إلى اتفاق بيئي جديد بحلول عام ٢٠١٥.

ومن المشجع أيضاً فيما يتعلق بالتعاون الوثيق اللازم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحديد وتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن الكثير من المبادرات الرئيسية داخل الأمم المتحدة وعلى صعيد العالم قد حظيت بالقبول أو بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٣.

وحيث أن *تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٣* قد حذر من أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في عام ٢٠٢٠ ستزيد بكثير على الأرجح عن المستوى اللازم للإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية تحت مستوى درجتين مئويتين في هذا القرن، بدأ مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ برنامجاً للتعجيل بنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية. وبعد مرور شهر واحد فقط على الانطلاق الرسمي للعمليات، قام ٣٥ بلداً بتعيين جهات اتصال لدى المركز الذي يقوده برنامج البيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و١١ هيئة أخرى من هيئات البحث والتطوير.

وقدمت خطوة هامة أخرى من الخطوات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ دعماً كبيراً لبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية إبان اجتماع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في وارسو. وتمهد التعهدات المالية واعتماد ‘مدونة سلوك’ للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات التي تدعو إلى إدارة الغابات على نحو مستدام وتعزيز مخزون الغابات من الكربون الطريق لتحقيق تقدم فعلي على صعيد التخفيف من آثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى ما سبق، ارتفع عدد الأعضاء في تحالف المناخ والهواء النظيف للحد من الملوثات المناخية القصيرة العمر إلى ما يزيد عن ٨٠ دولة عضواً ومنظمة شريكة، وزادت الالتزامات المالية عن ٣٠ مليون دولار، بالإضافة إلى التقدم في تنفيذ مبادرات عدة.

وفيما يتعلق بكفاءة استخدام الموارد، يستعد الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإطلاق برامجه الخمسة الأولى. وقد واصل برنامج البيئة عمله على صعيد الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، وهي شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وستقدم الشراكة الدعم لثلاثين بلداً خلال السنوات السبع القادمة، لبناء استراتيجيات تهدف إلى إيجاد فرص العمل والتشجيع على استخدام التكنولوجيا النظيفة والحد من الأخطار البيئية والفقر.

وتعزيزاً لإدارة النظم الإيكولوجية، قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه حركة تهدف إلى إدماج قيمة الطبيعة، التي تُعرف باسم رأس المال الطبيعي، في السياسات الاقتصادية والإنمائية. وقد ارتقت الحركة إلى مستوى غير مسبوق. فقد وضع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي يستضيفه برنامج البيئة ويضم في عضويته ١١٥ دولة عضواً، برنامج عملي خمسي طموح، كما اتفق على إعداد مجموعة من التقييمات السريعة المسار. وفي الوقت ذاته، بيّنت مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيئي الأثر الاقتصادي السلبي الناجم عن إدارة النظم الإيكولوجية على نحو غير مستدام، وازداد عدد البلدان التي استوعبت هذا الواقع خلال العام المنصرم. فقد بدأت كل من إكوادور وبوتان وليبيريا والفلبين وتنزانيا دراسات لحصر وتقييم رأس مالها الطبيعي، في حين أعرب عدد آخر من البلدان، كالبرازيل وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد عن اهتمامها بدراسات تحديد النطاق التي تجري في إطار مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيئي.

وليس ما سبق ذكره إلا بضعة أمثلة من مبادرات تعاونية كثيرة اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه في عام ٢٠١٣، ويسلط هذا التقرير الضوء على المزيد من تلك المبادرات. ولا يزال أمامنا الكثير من العمل المضني، لكن هذه الجهود التحولية تبين أن الإرادة الرامية إلى تغيير الطريقة التي تتبعها الإنسانية في إدارة البيئة والتي أمضى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر من أربعة عقود لتعزيزها، هي اليوم إرادة حقيقية وجليّة. وفي اعتقادي أن هذه المبادرات تشكل دليلاً قاطعاً على أن العالم يدرك أننا قد انطلقنا في رحلة لا بد أن نمضيها معاً، وإني أدعو كل منظمة مهتمة إلى أن تنضم إلى صفوفنا ونحن نتقدم بخطى سريعة نحو مستقبل مستدام بحقّ.

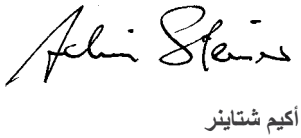

أكيم شتاينر

١ – أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (الثاني من اليسار) أثناء توقيع اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وهي واحدة من النجاحات الرئيسية في عام ٢٠١٣. ويظهر في الصورة أيضاً، من اليسار إلى اليمين، نوبوتيرو إيشيهارا، وزير البيئة في اليابان؛ وإيكويو كاباشيما، حاكم مقاطعة كوماموتو؛ وكاتسواكي ميامونو، عمدة ميناماتا.

٢٠١٣: البيئة بالأرقام

حقائق وأرقام مستقاة من تقارير وحملات برنامج البيئة وشركائه في عام ٢٠١٣

١ كانون الثاني/يناير

التقييم العالمي للزئبق لعام ٢٠١٣: يهدد استخدام الزئبق في تعدين الذهب الضيق النطاق صحة **١٥ مليون** نسمة في **٧٠ بلداً**.

حملة "فكّر وكُل ووفّر": **ثلث الأغذية** المنتجة يتلف أو يُهدر، أي ما يعادل **١,٣ بلايين طن**.

٢ شباط/فبراير

الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر: تتعهد وكالات الأمم المتحدة بمساعدة **٣٠ بلداً** في التحول إلى الاقتصاد الأخضر

حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٣: غطاء الجليد الصيفي في المنطقة المتجمدة الشمالية ينحدر في عام ٢٠١٢ إلى أدنى مستوياته ليبلغ **٣,٤ مليون كيلومتر مربع**، أي بنسبة **١٨ في المائة** عن أدنى مستوى مسجل سابقاً في عام ٢٠٠٧.

٣ آذار/مارس

القردة المسروقة: يختفي ما يقرب من **٣ ٠٠٠ قرد من البراري** كل عام نتيجة للأنشطة غير المشروعة.

Elephants in the Dust: في عام ٢٠١١، قتل مالا يقل عن **١٧ ٠٠٠ فيلاً** بصورة غير مشروعة في أفريقيا..

٤ نيسان/أبريل

رأس المال الطبيعي في خطر: تبلغ تكلفة الآثار الخارجية البيئية المائة الأولى **٤,٧ تريليون دولار** سنوياً.

أحدث البيانات السنوية للسوق الصادرة عن المجلس العالمي للطاقة المولدة من الرياح: بلغت القدرة العالمية القائمة للطاقة المولدة من الرياح **٢٨٢,٥ جيغاواط** في عام ٢٠١٢، أي بزيادة نسبتها **١٩ في المائة** عن العام السابق.

٥ أيار/مايو

الإطار العالمي للتتبع: يفتقر حوالي **١,٢ بليون نسمة** إلى الكهرباء، ويعول ٢,٨ بليون نسمة على الأخشاب وغيرها من عناصر الكتلة الحيوية لاستخدامها في الطهي أو في تدفئة مساكنهم.

الاقتصاد الأخضر والتجارة: يتوقع أن تنمو السوق العالمية للأغذية والمشروبات الطبيعية لتبلغ **١٠٥ بلايين دولار** في عام ٢٠١٥، مقارنة بمبلغ **٦٢,٩ بليون دولار** في عام ٢٠١١.

٦ حزيران/يونيه

الاتجاهات العالمية للاستثمارات في الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٣: استثمر مبلغ **٢٤٤,٤ بليون دولار** في مجال الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٢.

صغار الملاك والأمن الغذائي والبيئة: يمكن إخراج ١,٤ بليون نسمة ممن يعيشون بأقل من **١,٢٥ دولاراً** في اليوم من حالة الفقر من خلال توفير الدعم لصغار المزارعين

٧ تموز/يوليه

تقرير المناخ العالمي للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠: قُدر متوسط درجة الحرارة في البر وعلى سطح المحيطات بـــ **١٤,٤٧٠ درجة منوية** في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠، لتصبح بذلك العقد الأكثر دفئاً منذ البدء باستخدام المقاييس الحديثة في عام ١٨٥٠.

مبادرة en.lighten: تعهد قادة بلدان غرب أفريقيا بنقل المنطقة إلى استخدام الإنارة على نحو كفوء، مما سيوفر **٢,٤ تيراواط في الساعة** و **٢٢٠ مليون دولار** كل عام.

٨ آب/أغسطس

كفاءة استخدام الموارد - الحالة الاقتصادية والتوقعات في الصين: ارتفع استهلاك الصين من المواد الأولية لكل نسمة من **٣١ في المائة** من المستويات الوسطية العالمية في عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على ١٦٢ في المائة.

وضع النماذج للاقتصاد الأخضر في جنوب أفريقيا: يمكن لتحسين إدارة الموارد الطبيعية والاستثمار في البيئة أن يخلقا **١٧٠,٠٠٠ فرصة عمل** إضافية في جنوب أفريقيا

٩ أيلول/سبتمبر

البصمة الغذائية لهدر الأغذية: تطلق الأغذية المنتجة وغير المأكولة **٣,٣ بليون طن** من غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي لكوكب الأرض كل عام.

الفريق الحكومي الدولي المعني بتقييم تغير المناخ: تشير **٩٥ إلى ١٠٠ في المائة** من الاحتمالات إلى أن معظم العوامل التي أدت إلى ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض منذ عام ١٩٥٠ قد نجمت عن تأثيرات بشرية.

١٠ تشرين الأول/أكتوبر

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق: وقع **٩٢ بلداً** والاتحاد الأوروبي على المعاهدة الجديدة.

أسبوع العمل الدولي لمنع التسمم بالرصاص: يسفر تعرض الأطفال للرصاص عن **٦٠٠,٠٠٠ حالة** جديدة من الإعاقات الذهنية كل عام.

١١ تشرين الثاني/نوفمبر

تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٣: من المرجح أن تتراوح الزيادة في الانبعاثات لعام ٢٠٢٠ مما يعادل **٨ إلى ١٢ جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون** مقارنة بالمستوى الموصى به للإبقاء على الزيادة في درجة الحرارة العالمية تحت مستوى درجتين مئويتين.

تقرير فجوة التكيف في أفريقيا: ستصل تكاليف التكيف في أفريقيا إلى **٣٥٠ بليون دولار** سنوياً بحلول عام ٢٠٧٠.

١٢ كانون الأول/ديسمبر

عملية الإنتربول: تم ضبط **٢٤٠ كيلوغراماً من عاج الفيلة** وتوقيف ٦٦٠ شخصاً خلال عملية لمكافحة الإتجار بالعاج في أفريقيا الجنوبية والشرقية.

المنطقة العربية: أطلس بيئتنا المتغيرة: يبلغ عدد الأنواع المهددة في المنطقة **١٧٤٦ نوعاً**، تُعد غالبيتها مهددة بالانقراض على نحو حرج.

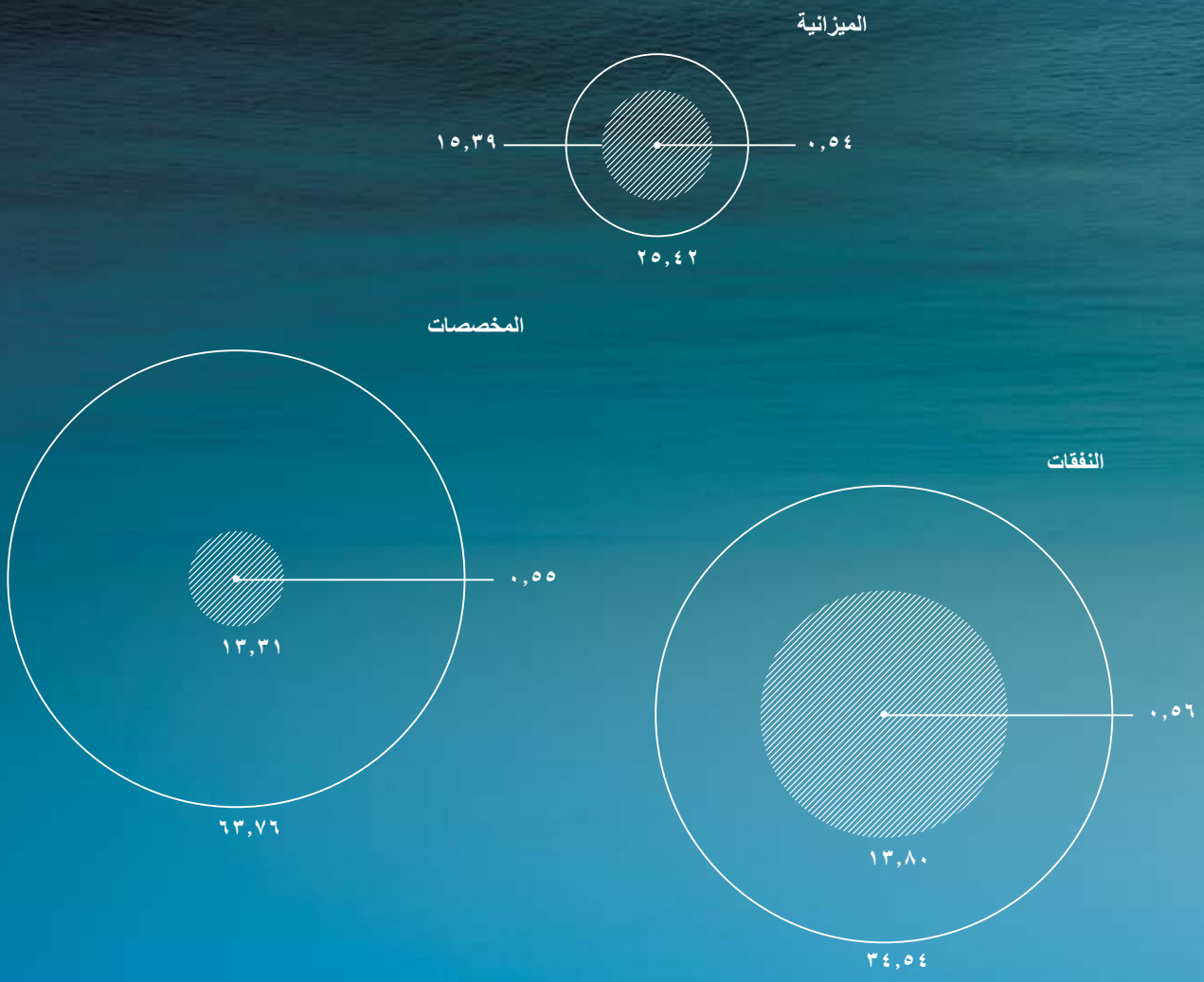

الإنفاق في عام ٢٠١٣

بلغت الميزانية الكلية للبرنامج الفرعي لتغير المناخ ٤١,٣ مليون دولار لعام ٢٠١٣. وبلغ مجموع المخصصات المصروفة ٧٧,٦ مليون دولار. وكان مجموع الإنفاق ٤٨,٩ مليون دولار، أي ٦٣ في المائة من المخصصات.

جميع الأرقام بملايين دولارات الولايات المتحدة

مصادر الأموال

الميزانية العادية | الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة | صندوق البيئة

تغير المناخ

الحدّ من مستوى تغير المناخ وأثره

النتائج التي تحققت مقارنة بالإنجازات المتوقعة

الإنجاز: ● كامل ◕ جزئي ○ لم يتحقق

الإنجاز المتوقع (أ) التكيف ●

تزايد عدد البلدان التي تدرج التكيف، بما في ذلك النهج القائم على النظم الإيكولوجية، في خططها الإنمائية الوطنية بمساعدة من برنامج البيئة

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٤	٨	٩

الإنجاز المتوقع (ب) الطاقة النظيفة ●

تزايد عدد البلدان التي تنفذ خططاً للطاقة، بما في ذلك البدائل التي تولد مستويات منخفضة من الكربون، والتي لديها سياسات صريحة للطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة، بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٤	١٢	٣١

الإنجاز المتوقع (ج) تمويل الطاقة ●

تزايد مستوى الاستثمارات الوطنية في مشاريع الطاقة النظيفة والمشاريع المتعلقة بالتكيف والتخفيف التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي يتم تنفيذها بتمويل دولي لمكافحة تغير المناخ وبمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٢٠٠ مليون دولار	٣٠٠ مليون دولار	٤٣٢ مليون دولار

الإنجاز المتوقع (د) خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ◕

(١) تزايد عدد البلدان التي تنفذ خططاً للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك خطط لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٥	١٠	١٧

(٢) تزايد نسبة الأراضي المدارة على نحو يتيح خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، نتيجة لتنفيذ خطط إدارة الغابات بصورة مستدامة، بما في ذلك خطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٠	٥	٣

الإنجاز المتوقع (ه) العلوم والتوعية ◕

(١) تزايد عدد الخطط الإنمائية المحلية والوطنية والإقليمية المخصصة لقطاعات معينة التي تتضمن تقييماً متعلقاً بالمناخ، بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٢	١٤	١٢

(٢) تزايد عدد الاستنتاجات أو النتائج المتمخضة عن العمل المتعلق بتغير المناخ التي يعلن عنها في الصحف ووسائل الإعلام بمساعدة من برنامج البيئة

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١,٦٥٠	١,٨٥٠	٣٤,٠٠٥

من شك في أن تغير المناخ هو المسألة البيئية الرئيسية الشاملة التي تميز عصرنا. وهو أزمة متنامية تؤثر بالفعل في قدرتنا على توفير الدعم لكل عنصر من عناصر الرفاه البشري والتنمية المستدامة، بدءاً بالنمو الاقتصادي وانتهاءً بالأمن الغذائي. فأنماط الطقس المتغيرة مثلاً تتهدد إنتاج الأغذية من خلال تزايد الصعوبة في التنبؤ بمعدلات الهطول؛ وارتفاع مستويات البحار يؤدي إلى تلوث احتياطي الماء العذب في المناطق الساحلية ويزيد من أخطار الفيضان. وظواهر الطقس الشديدة قد تؤدي إلى خسائر ضخمة. واليوم يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه من خلال مساعدة الحكومات والشركات في تخفيض الانبعاثات، ومن خلال مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية المرجح تضررها لإيجاد سبل تعزز قدرتها على مواجهة الظروف المتغيرة.

تعزيز علوم تغير المناخ

يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه في كل عام على تطوير وتوسيع نطاق العلوم التي تسلط الضوء على أسباب تغير المناخ وآثاره. ولم يشذ عام ٢٠١٣ عن هذه القاعدة، إذ خلص آخر تقييم أجراه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي أنشأه برنامج البيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ١٩٨٨ إلى أن تزايد حرارة النظام المناخي أمر مؤكد وناجم عن مصادر بشرية، وأن تواصل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سيؤدي إلى مزيد من الارتفاع في درجات الحرارة وإلى مزيد من التغيرات. وقد بين *تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٣* الصادر عن برنامج البيئة أنه حتى لو تمكنت البلدان من الوفاء بتعهداتها الحالية المتعلقة بالمناخ، فإن من المرجح أن تزيد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في عام ٢٠٢٠ بمقدار ٨ إلى ١٢ جيغاطن من معادل غاز ثاني أكسيد الكربون عن المستوى الذي قد يوفر فرصة للمضي في المسار الأقل تكلفة للإبقاء على الزيادة في درجة الحرارة العالمية تحت هدف الدرجتين المئويتين في هذا القرن. ومن جانب آخر تضمن *تقرير ثغرة التكيف في أفريقيا* تفاصيل عن العبء المالي ذي الصلة، إذ أن تكاليف التكيف بالنسبة لأفريقيا قد تصل إلى ٣٥٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٧٠ إذا سُجل ارتفاع ملموس في درجة الحرارة العالمية يزيد عن مستوى الدرجتين المئويتين، وستكون التكلفة أقل بمقدار ١٥٠ بليون دولار سنوياً إذا تم تحقيق الهدف المنشود.

الدفع بجدول أعمال تغير المناخ

قد يبدو عند النظر إلى الأرقام الرئيسية التي يتضمنها التقريرين المشار إليهما أنفاً، واللذين يقدمان توصيات في المجالات الرئيسية التي تستدعي تخفيضاً في الانبعاثات، أن الخطوات التي لطالما دعا برنامج البيئة إلى اتخاذها لم تتخذ فعلاً. بيد أن عام ٢٠١٣ شهد التزاماً متزايداً من المجتمع الدولي للتصدي لهذا التحدي الملح، وذلك من خلال المبادرات التي يقودها برنامج البيئة، الجديدة منها والقائمة.

وفي حين أن المفاوضات المتعلقة بالمناخ تركز على التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ بحلول عام ٢٠١٥، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لعدة مبادرات موضوعية لدفع جدول أعمال تغير المناخ في المجالات ذات الصلة والمجالات المكملة، بما في ذلك عن طريق القطاع الخاص.

كيف تُسدّ الثغرة

نتائج مقتطفة من تحليل السياسات القطاعية*

تبين المساحات المظلّلة النسبة المرجحة من معادل ثاني أكسيد الكربون (بالجيغا طن) (≤ ٦٦ في المائة) اللازمة للحد من زيادة درجات الحرارة بمستوى يقل عن درجتين مئويتين خلال القرن الحادي والعشرين.

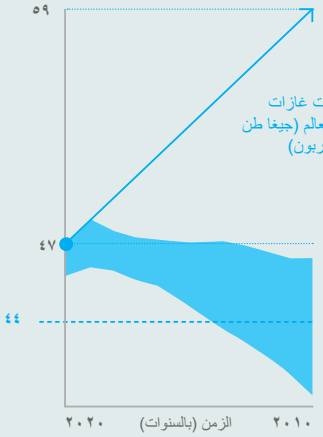

المستوى اللازم للقطاعات من أجل الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية.

- الطاقة: ٢,٢ – ٣,٩ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون
- الصناعة: ١,٥ - ٤,٦ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون
- النقل*: ١,٧ – ٢,٥ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون
- المباني: ١,٤ – ٢,٩ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون
- النفايات: حوالي ٠,٨ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون
- الغابات: ١,٣ – ٤,٢ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون
- الزراعة: ١,١ – ٤,٣ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون

*بما في ذلك الشحن والطيران

بالاستناد إلى النتائج الواردة في *تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١١*

[1]

وتتجلى أولى هذه المبادرات الدافعة في افتتاح مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وهو الذراع العملياتي للآلية التكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي يقودها برنامج البيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و ١١ هيئة دولية أخرى للبحث والتطوير. ويرمي المركز إلى تخفيض الانبعاثات وتحسين القدرة على مواجهة تغير المناخ في البلدان النامية من خلال التعجيل بنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً التي يمكنها أن تساهم في تحسين حياة وسبل عيش الملايين من سكان البلدان النامية. وقد عين ٣٥ بلداً جهات اتصال للمركز بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مما يدل على عظمة الاهتمام والتطلعات.

ويكتسي الدعم الكبير الذي حظيت به المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات خلال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في وارسو قدراً مماثلاً من الأهمية. وهذه المبادرة المعززة هي آلية للمدفوعات الرامية إلى تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بالإضافة إلى حفظ مخزونات الكربون القائمة في الغابات وإدارتها وزيادتها. وتنطلق نسبة تقارب ٢٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم جراء إزالة الغابات وتدهورها، وبالتالي فإن المبادرة المعززة تعتبر واحدة من أكثر الطرائق فعالية مقارنة بتكلفتها لخفض الانبعاثات وتدنية ارتفاع درجات الحرارة العالمية. ويمهد اعتماد مدونة قواعد للمبادرة المعززة في وارسو الطريق لتنفيذ الأنشطة تنفيذاً كاملاً، كما أن التعهدات المالية البالغة ٢٨٠ مليون دولار التي قدمتها الولايات المتحدة وألمانيا والنرويج والمملكة المتحدة خلال الاجتماع ترتقي بمجموع التعهدات إلى ٦,٢٧ بلايين دولار.

أما مبادرة الأمم المتحدة التعاونية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، التي تتولى تنفيذها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة، فتقدم الدعم لجهود التأهب التي تضطلع بها المبادرة المعززة في ٤٩ بلداً شريكاً في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. ففي تنزانيا مثلاً، حيث ترتكز سبل معيشة ٧٨ في المائة من الفقراء في الريف إلى الغابات والأحراج، يعمل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومة ومنظمة الأغذية والزراعة، في إطار مبادرة الأمم المتحدة التعاونية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، لتوفير التدريب على برنامج حاسوبي مفتوح لنظام المعلومات الجغرافية،

”إن لمن دواعي سرورنا في السويد والولايات المتحدة بوصفهما عضوين مؤسسين لتحالف المناخ والهواء النظيف، أن التحالف يعمل على تحفيز إجراء تخفيضات كبيرة في ملوثات المناخ القصيرة العمر على مستوى العالم، تكملة للعمل الجاري بشأن الملوثات الطويلة. وقد اتفقنا على مضاعفة جهودنا، وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من إمكانات التحالف.“

بيان مشترك صادر عن الرئيس الأمريكي براك أوباما ورئيس وزراء السويد فريد ريك راينفيلد

كما وضع مجموعة من الخرائط لمخازن الكربون وخدمات النظم الإيكولوجية والعوامل الدافعة لإزالة الغابات، بغية دعم عملية صنع القرار فيما يتعلق بمكان وكيفية تنفيذ المبادرة المعززة..

وثمة تطور رئيسي آخر يتمثل في التزام الحكومة الألمانية بتمويل برنامج للتأهب في إطار صندوق المناخ الأخضر، ويتولى برنامج البيئة إدارة البرنامج بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومعهد الموارد العالمية. وقد أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ صندوق المناخ الأخضر في عام ٢٠١٠ ليكون الصندوق العالمي الرئيسي لتمويل تدابير التخفيف والتكيف في البلدان النامية. وقد تلقت خمسة بلدان الدعم من الصندوق حتى الآن خلال مرحلة الإنشاء، ومن المزمع تقديم المساعدة لتسعة بلدان.

التحدي القصير الأجل

يوفر تحالف المناخ والهواء النظيف للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر الذي يستضيفه برنامج البيئة، خارج إطار العملية الرسمية للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، فرصة لتحقيق مكاسب سريعة عن طريق الحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر. وتشير الدلائل العلمية إلى أن الخطوات المتخذة للحد من هذه الملوثات، لا سيما الميثان والكربون الأسود، قد تبطء الاحترار المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ بمقدار ٠,٥ درجة مئوية تقريباً، وقد ينجم عنها منافع مشتركة في مجالي الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

وقد اتسع نطاق التحالف في عامه الثاني ليضم ٧٥ شريكاً، وأقر مبادئ عشرة عالية الأثر في مجالات مثل النفايات البلدية الصلبة، ومواقد الطهي، والتدفئة المنزلية، وإنتاج القرميد. وتعهد الشركاء في التحالف بتقديم ما يزيد عن ٤٦ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني للتحالف. وقد شكل هذا الالتزام السياسي والمالي المتزايد عنصراً حافزاً للعمل. فعلى سبيل المثال، تقوم نيجيريا بإنشاء وكالة وطنية للتخطيط المعني بكفاءة الطاقة، تُعنى بتنفيذ جدول أعمال التحالف. ويشكل وقود الديزل الملوث أحد مجالات تركيز التحالف باعتباره مصدراً للكربون الأسود ولأن الأبحاث الجديدة تعتبره المسؤول الأول عما يقرب من ٣,٢ ملايين حالة وفاة مبكرة كل سنة.

”لقد أصدرت الحكومات مجموعة من القرارات التي سيكون لها تأثير كبير في الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وفي حفز العمل في هذا الميدان الحاسم في التصدي لتغير المناخ.“

كريستينا فيغويرس، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٢

١ – أبرز *التقرير ثغرات الانبعاثات لعام* ٢٠١٣ العمل الجاري في مجالات محددة لتخفيض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠.

٢ – يمكن لأنشطة المبادرة المعززة للحد من إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية الرامية إلى عكس الاتجاه الراهن في إزالة الغابات في بلدان مثل كينيا أن تؤدي إلى تخفيض الانبعاثات.

٣

في دائرة الضوء

الانتقال إلى الإنارة الكفؤة

قد تبدو المهمة المتمثلة في مكافحة الانبعاثات المؤدية إلى تغير المناخ معقدة ومربكة في بعض الأحيان، لكن بعض التدابير البسيطة التي يتخذها الأفراد والشركات والحكومات قد يكون لها أثر عظيم، ومن بينها الانتقال إلى الإنارة الكفؤة.

ولو استعيض عن جميع المصابيح غير الكفؤة بمصابيح كفؤة من حيث استخدام الطاقة في جميع أنحاء العالم، فإن الطلب العالمي على الكهرباء سينخفض بنسبة ٥ في المائة، وستنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يقدر بـ ٤٩٠ مليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون سنوياً، أي ما يعادل إغلاق ٢٥٠ منشأة لتوليد الطاقة باستخدام الفحم الحجري.

وثمة تقدم حثيث يُسجل على الطريق إلى هذا الوضع المثالي. فقد انضم ٥٥ بلداً إلى مبادرة en.lighting، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم برنامج البيئة وشركتي OSRAM AG وPhilips lighting والمركز الوطني لاختبارات الإنارة، بدعم من مرفق البيئة العالمية والحكومة الاسترالية. وقد التزمت هذه البلدان بوضع استراتيجيات للتخلص من المصابيح غير الكفؤة بحلول عام ٢٠١٦، وبدأت الأنشطة ذات الصلة في ٢٧ بلداً، من بينها شيلي.

وفي شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، اعتمدت شيلي استراتيجية وطنية للإضاءة الكفؤة. وتتبع الاستراتيجية العناصر المكونة للنهج المتكامل للسياسات في إطار مبادرة en.lighting، بما في ذلك معايير دنيا لأداء الطاقة، وأنشطة للرصد والتحقق والإنفاذ، والإدارة السليمة بيئياً لمنتجات الإنارة.

"ويقول وكيل وزارة الطاقة السيد سيرجيو ديل كامبو فابيت: "المحور الأول لاستراتيجية الطاقة هو كفاءة الطاقة تحديداً. ويكتسي التصدي للتحدي المتمثل في تحقيق كفاءة الطاقة قيمة خاصة بالنسبة لبلدنا نظراً لمحدودية الموارد المستخدمة في إنتاج الكهرباء."

والواقع أن المنافع الناجمة عن هذه الاستراتيجية واضحة للعيان. فالتحول عن المصابيح المتوهجة غير الكفؤة إلى إضاءة أكثر كفاءة سيحقق لشيلي اقتصاداً في تكاليف الطاقة يقدر بمبلغ ٤٨٦,٤ مليون دولار سنوياً، واقتصاداً في الكهرباء مقداره ٢,٨ تيراواط في الساعة وانخفاضاً في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون قدره ١,٢ مليون طن، أي ما يعادل إيقاف ٣٠٠ ألف سيارة متوسطة الحجم عن السير.

وتُسجل تغيرات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم، فقد أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطاراً للتخلص التدريجي من المصابيح المتوهجة غير الكفؤة في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، ويقدر الاقتصاد الناجم في تكاليف الكهرباء بمبلغ ٢٢٠ مليون دولار سنوياً، كما تم اعتماد استراتيجية شراكة إقليمية مشابهة تضم ثمانية بلدان في أمريكا الوسطى.

ومن المتوقع أن تنضم الكثير من البلدان الأخرى إلى هذا الجمع لتحقيق الاقتصادات الكبيرة المتوقعة في الطاقة والتكاليف وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، الناجمة عن التخلص التدريجي من الإنارة غير الكفؤة في جميع القطاعات، باستخدام تكنولوجيات مبتكرة مثل الديودات الباعثة للضوء وعناصر التحكم.

٣ – كونستانزا غاراي تقف تحت ضوء مصباح دايود باعث للضوء في منزلها البدائي الواقع في حي لو اسبيخو في سانتياغو.

٤ – شارع في سانتياغو مضاء بمصابيح الدايود الباعث للضوء.

٥ – مدينة الأمم المتحدة بكوبنهاغن حيث افتتحت الحكومة الدانمركية ومركز ريسو التابع لبرنامج البيئة مركزاً لكفاءة الطاقة لدعم مبادرة SE4ALL.

المبادرة العالمية للاقتصاد في الوقود

يمكن للتحسينات في اقتصاد الوقود أن تسفر عن اقتصاد قدره تريليوني دولار خلال العقد القادم.

المصدر: ورقة العمل رقم 9 للمبادرة العالمية للاقتصاد في الوقود.

الاستثمارات في الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٢: ٢٤٤,٤ بليون دولار

استثمارات الصين في مجال الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٢: زيادة نسبتها ٢٢ في المائة إلى ٦٧ بليون دولار

الاستثمارات في الجنوب مقارنة بالشمال: ١١٢ بليون دولار مقابل ١٣٢ بليون دولار

انخفضت تكلفة تكنولوجيا الطاقة الشمسية بنسبة الثلث

المصدر: تقرير الاتجاهات العالمية للاستثمارات في الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٣

المساهمة في توفير الطاقة

يتمثل جانب آخر من جوانب العمل الذي يضطلع به برنامج البيئة في مجال التخفيف من تغير المناخ في الترويج لمصادر الطاقة الكفؤة والمتجددة، ويُشار على الخصوص إلى مساهمته في مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وهي إحدى مبادرات الأمين العام للأمم المتحدة وتهدف إلى توفير سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى مضاعفة المعدل العالمي لتحسن كفاءة الطاقة ومضاعفة الطاقات المتجددة. أدى إنشاء مركز كفاءة الطاقة في مدينة الأمم المتحدة بكوبنهاغن إلى تعميق أواصر التعاون مع مبادرة SE4ALL. وتقدم الحكومة الدانمركية الدعم لبرنامج البيئة ومركز ريسو التابع له فيما يتعلق بإنشاء المركز وإدارته، ويساندها في ذلك فريق استشاري دولي. وقد حظيت مبادرتان قائمتان من مبادرات برنامج البيئة بالثناء كمساهمتين هامتين في مبادرة SE4ALL لعام ٢٠١٣، أولهما مبادرة en.lighten التي ترمي إلى وضع سياسات للتخلص التدريجي من جميع المصابيح المتوهجة غير الكفؤة بحلول عام ٢٠١٦ (للحصول على مزيد من التفاصيل، أنظر المقال الوارد في الفرع "في دائرة الضوء").

أما المساهمة الرئيسية الثانية في مبادرة SE4ALL فتتمثل في المبادرة العالمية للاقتصاد في الوقود التي تسعى إلى مضاعفة حجم الاقتصاد في الوقود الذي يستخدمه أسطول المركبات في العالم، من متوسط ٨ لترات لكل مائة كيلومتر إلى ٤ لترات بحلول عام ٢٠٥٠. وفي عام ٢٠١٣ بين تقرير مرحلي صادر عن المبادرة أن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تسير نحو تحقيق هذا الهدف. وقد شهد عام ٢٠١٣ زيادة في عدد المشاريع القطرية التابعة للمبادرة إلى ٢٠ مشروعاً، توفر الدعم للحكومات ولشركائها لوضع سياسات للاقتصاد في الوقود.

ويعمل برنامج البيئة أيضاً في مجال الطاقة المستدامة خارج إطار مشاركته في مبادرة SE4ALL. فعلى سبيل المثال، صمم مرفق المساعدة في الحصول على رؤوس الأموال الابتدائية لمساعدة أصحاب المشاريع في البلدان النامية للتغلب على صعوبات التمويل. ويتم تشغيل المرفق بمساعدة مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي وبتمويل من مرفق البيئة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة، وهو يقدم الدعم لمديري صناديق الاستثمار التي تركز على الطاقة النظيفة، راغبين في إدراج نافذة للاستثمار التأسيسي ضمن استراتيجياتهم العامة للاستثمار. وتوجد حالياً اتفاقات مع ستة صناديق استثمارية للطاقة النظيفة يقدم من خلالها الدعم لـــ ٥٢ مشروعاً. وفي نهاية عام ٢٠١٣، قارب حجم الاستثمارات التي حشدها برنامج البيئة ٤٣٢ مليون دولار. ويجري حالياً بناء مشروعين، من بينهما مشروع كوغا لطواحين الهواء في منطقة الرأس الأحمر، وهو واحد من أكبر مشاريع طواحين الهواء تصل قدرته الإنتاجية إلى ٣٠٠ ميغاواط. وفي ضوء ما أحرز من تقدم، وافقت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة على دعم المرفق الثاني للمساعدة في الحصول على رؤوس الأموال الابتدائية الذي سيرتقي ببرنامج البيئة إلى مرتبة شريك رئيسي لأوساط الاستثمار التجاري.

٦ – من خلال المرفق الأفريقي لتنمية أصول الكربون، قدم برنامج البيئة الدعم لشركة نافا نانا (Nafa Naana)، وهي شركة اجتماعية في بوركينا فاسو توفر مواقد الطهي الكفؤة في استخدام الطاقة للمجتمعات المحلية، لتحد بذلك من تدهور الغابات ومن تلوث الهواء في الداخل وما ينجم عنه من خطر على الصحة.

٧ – يعمل أحد مشاريع التكيف التي ينفذها برنامج البيئة على إدخال مزارع تربية الأسماك إلى مقاطعة ساي ساي في موزامبيق.

بناء القدرة على التصدي لتغيرات المناخ

لا بد لبرنامج البيئة من أن يواصل التركيز بصورة أساسية على العمل مع البلدان لبناء قدراتها على التصدي للتحولات المناخية التي لا يمكن تفاديها، وأن يبذل ما في وسعه لخفض سرعة تغير المناخ ومستواه.

ويدعم برنامج البيئة ٣٤ بلداً نامياً لتنفيذ مشاريع واقعية للتكيف، ولقد لعب دوراً رائداً في توفير خيارات للتكيف تقوم على النظم الإيكولوجية وتهدف إلى تعزيز مقاومة المجتمعات المحلية ووظائف النظم الإيكولوجية. ففي موزامبيق مثلاً، قام أحد المشاريع التي يدعمها برنامج البيئة باستصلاح غابات المنغروف وبدأ بإنشاء مزارع للأسماك وسرطان البحر بغية بناء القدرة على المقاومة في مقاطعة ساي ساي، وهي منطقة معرضة للتحات الساحلي والفيضانات. وتجلت إحدى النتائج المباشرة لهذا المشروع في تحسن الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية التي تعتمد على خدمات النظم الإيكولوجية. وشهد عام ٢٠١٣ أيضاً انطلاق مشروع مشترك مع اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين لبناء القدرة على التصدي لتغيرات المناخ باستخدام نهج لإدارة النظم الإيكولوجية في ثلاثة بلدان تجريبية هي: موريتانيا (النظم الإيكولوجية الصحراوية)، ونيبال (النظم الإيكولوجية الجبلية)، وسيشل (النظم الإيكولوجية الساحلية).

ويقوم برنامج البيئة بتوسيع نطاق عمله في مجال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية ليشمل نظماً إيكولوجية ومناطق حضرية وزراعية أخرى. وخلال المؤتمر الأفريقي الأول بشأن الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ، أعرب صانعو القرار الإقليميين الرئيسيين عن دعمهم لاتباع نهج للتكيف قائم على النظم الإيكولوجية كوسيلة لكفالة الأمن الغذائي. وتتأثر الزراعة الأفريقية تأثراً كبيراً بتغير المناخ، إذ تشير سيناريوهات التوقعات الدنيا لارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض الغلال بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، مما يبرز الحاجة إلى إيجاد حلول جديدة ومبتكرة.

وفي عام ٢٠١٣، وبتمويل من مرفق البيئة العالمية بدأ برنامج البيئة والبرنامج الإنمائي بتنفيذ برنامج عالمي للنهوض بالخطط الوطنية للتكيف التي تعتبر الآلية الرئيسية للتقدم بجدول الأعمال المعزز المتعلق بالتكيف. ويوفر برنامج الدعم العالمي للخطط الوطنية للتكيف الدعم لأقل البلدان نمواً، كما يتضمن مكوناً يوفر الدعم التقني الفردي لمن يطلبه من أقل البلدان نمواً. وقد بلغ عدد البلدان الأقل نمواً التي طلبت هذا الدعم حتى الآن ٢٥ بلداً.

وفي العام الماضي، قدم برنامج البيئة المساعدة أيضاً إلى تسعة بلدان ومنطقتين من أجل إتمام تقييمات الضعف والأثر، وشمل ذلك ستة تقييمات على مستوى المدن استخدمتها الحكومات. ففي منطقة بانشاس بنيبال مثلاً، ساعد التقييم الشركاء في تصميم تدخلات للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية بغية تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية التي تستفيد منها المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك قدمت البوابة الإقليمية لنقل التكنولوجيا والعمل بشأن تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم التقني لـ ١٨ بلداً للتصدي لمجموعة من التحديات الحاسمة، كما يسرت نقل التكنولوجيا بين ما يزيد عن ٦٠٠٠ من صناع القرار والممارسين، وقدمت الدعم لإعداد أكثر من ١٢ مشروعاً تجريبياً في ثمانية بلدان.

ومنذ بداية تنفيذ برنامج وضعه برنامج البيئة لدعم وصول البلدان بصورة مباشرة إلى صندوق التكيف في عام ٢٠١٠، حصل ١٩ بلداً وكيان إقليمي واحد على الدعم لاعتماد كياناتها الوطنية المنفذة. وقدمت ٩ بلدان وكيان إقليمي واحد طلبات لمجلس صندوق التكيف لاعتماد كياناتها الوطنية المنفذة، وتم اعتماد كيانين وطنيين منفذين. وأنشأت شراكات مع ست مؤسسات للتمويل البالغ الصغر في بلدين من بلدان أمريكا اللاتينية، ووضعت عمليات لاتخاذ القرار بشأن الاستثمارات بغية تمويل عمليات التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية التي يضطلع بها صغار المزارعين. وبدأ تدفق الاستثمارات الممولة من مصادر خاصة. ويجري حالياً البحث عن فرص في مجال السياسات العامة بغية تحفيز عمليات التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية الأوسع نطاقاً.

٧

الخطوات المقبلة

تبين المبادرات المذكورة آنفاً إمكانية الارتقاء بمستوى التعاون الدولي، ويمكن اعتبارها نقطة البداية التي تنطلق منها الجهود المعجلة لمعالجة أحد التحديات العالمية الكبرى التي لا يمكن تجاهلها. ويؤذن عام ٢٠١٤ بأن يكون عاماً حاسماً في رحلة التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ سيدخل حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٢٠. وسيكون لبرنامج البيئة دوره في تقديم المعلومات العلمية التي تعزز قاعدة الأدلة على ضرورة العمل بسرعة وبحسم، وفي التقدم بالمبادرات الكثيرة الواعدة على صعيد التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

وليس ما تقدم إلا بعض من العلامات البارزة للبرنامج الفرعي، ولا يزال هناك الكثير من المبادرات الأخرى. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على *تقرير أداء البرنامج* للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣ والقائمة الشاملة للمشاريع في إطار البرنامج الفرعي لتغير المناخ الذي يمكن الاطلاع عليه في التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ على الموقع الشبكي:
www.unep.org/annualreport/2013

الإنفاق في عام ٢٠١٣

بلغت ميزانية البرنامج الفرعي للكوارث والنزاعات ٢٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وبلغ مجموع المخصصات المدفوعة ١٧,٦ مليون دولار. وكان مجموع الإنفاق ١٦,١ مليون دولار، أي ما يعادل ٩١ في المائة من المخصصات.

جميع الأرقام بملايين دولارات الولايات المتحدة

مصادر الأموال

صندوق البيئة ○ الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة ● الميزانية العادية

الكوارث والنزاعات

كفالة التعافي البيئي بعد الأزمات

النتائج التي تحققت مقارنة بالإنجازات المتوقعة

الإنجاز: ● كامل ◕ جزئي ○ لم يتحقق

الإنجاز المتوقع (أ) الحد من المخاطر ●

زيادة الاستثمار في المبادرات التي تستخدم القدرات الوطنية للإدارة البيئية في الحد من المخاطر، بمساعدة برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	زيادة بنسبة ١١ في المائة عن أرقام كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (٢,٦ مليون دولار)
الهدف (٢٠١٣)	زيادة بنسبة ٥٠ في المائة عن أرقام كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
النسبة الفعلية	٧٥٨ في المائة (٢٢,٣ مليون دولار)

الإنجاز المتوقع (ب) تقييم ما بعد الأزمة ◕

زيادة نسبة التقييمات المشتركة بين الوكالات لما بعد الأزمة وخطط التعافي الوطنية التي تحدد الاحتياجات البيئة وتضع سلماً لأوليتها وتحسب تكاليفها بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	النسبة الفعلية
٧٥٪	٩٠٪	٨٥٪

الإنجاز المتوقع (ج) التعافي بعد الأزمات ●

زيادة نسبة مجموع التمويل للإغاثة الطويلة الأجل والتعافي بعد الأزمات الذي يركز على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والذي يرتبط بمشاريع المعيشة بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	زيادة بنسبة ٦٨ في المائة عن أرقام كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (١٥ مليون دولار)
الهدف (٢٠١٣)	زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة عن أرقام كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
النسبة الفعلية	٣٣٣ في المائة (٦٥ مليون دولار)

شهد العالم، منذ بداية الألفية الجديدة، ٤٠ نزاعاً كبيراً و ٢٥٠٠ كارثة راح ضحيتها الملايين وأضرت بما يزيد على بليوني نسمة إضافية. ولا تؤدي هذه الأحداث المأساوية إلى تدمير البنى التحتية وتشريد السكان وتهديد الأمن البشري فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تدهور أو تدمير الموارد الطبيعية كالماء والأراضي والغابات الضرورية لتعافي المجتمعات المحلية. ويُعد التدهور البيئي وسوء إدارة الموارد الطبيعية عاملين مسببين للمخاطر في حد ذاتهما، إذ يشعلان دورات جديدة للنزاع وقد يؤديا إلى أضرار بيئية إضافية، ويهددا بذلك الاستقرار وفرص تحقيق التنمية المستدامة.

ويسعى برنامج البيئة إلى تخفيض هذه التهديدات للرفاه البشري من خلال دعم الحكومات للحد من عوامل الخطر باستخدام سياسات أفضل، وإجراء تقييمات لما بعد الأزمات، وتكوين برامج للتعافي تعالج الاحتياجات البيئية وتدعم عملية بناء السلم وتعزز التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ومنذ عام ٢٠٠٨، قدمت المنظمة المساعدة في فترة ما بعد الأزمة لأكثر من ٢٠ بلداً.

١

الإعصار هايان

٦ ٢٠١ قتيل، ٤٫١ ملايين مشرد

٩٢٨ ٥٥٠ منزل مدمر

٤٤٧ مليون دولار قيمة الأضرار التي لحقت بالزراعة ومصائد الأسماك

المصدر: المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وتدبرها، الفلبين

معالجة الأثر البيئي للكوارث الطبيعية

قد تؤدي الكوارث الطبيعية إلى دمار فوري في البلد الذي تضربه، وتلحق به أضراراً مالية ضخمة، وتنشر الموت والدمار أينما حلت على غرار الإعصار هايان الذي ضرب الفلبين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. فخلال بضعة أيام، أزهق الإعصار الآلاف من الأرواح وسحق المنازل والشركات، وألحق الخراب بمواقع الصيد، ودمر الحقول والمزارع، ولوث مصادر المياه.

وبعد أن ضرب الإعصار هايان الفلبين، بادرت الوحدة المشتركة للبيئة التابعة لبرنامج البيئة ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الفور إلى إرسال مستشار بيئي ميداني للمشاركة في فريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق لدى وقوع الكوارث، بهدف تحديد الشواغل البيئية الناشئة ومعالجتها. وعمل المستشار الميداني في إطار الاستجابة الإنسانية الشاملة لمدة ستة أشهر ليكفل معالجة الشواغل البيئية. وأرسلت الوحدة أيضاً أخصائياً يتمتع بخبرة في معالجة بقع النفط إثر تسرب ما يقارب من ٨٠٠ ٠٠٠ لتر من النفط الثقيل في استانسيا، ليللو، فيسایاس الغربية. وتم تيسير العملية من خلال آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية من أجل دعم الخطوات المتخذة لمعالجة التسرب.

تخفيف أعباء النزاع

غالباً ما تؤدي النزاعات إلى تقويض المؤسسات المكلفة بإدارة البيئة، كما تحدث أضراراً بيئية مباشرة قد تؤدي إلى تدهور قدرة البلد المعني على التعافي. بيد أن من الممكن استخدام الموارد البيئية والطبيعية، إذا ما أحسنت إدارتها، لكفالة النمو الاقتصادي المزدهر والجامع، ولتحسين التلاحم الاجتماعي وتوطيد الاستقرار السياسي. وفي عام ٢٠١٣، واصل برنامج البيئة تعزيز أنشطة إعادة التأهيل والتعافي في البلدان التي لحق الضرر ببيئتها جراء الحروب.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عانت من النزاع المسلح لسنوات طويلة، تشير التقديرات إلى أن ٧٤ في المائة من سكان البلد، أي ما يعادل ٥١ مليون نسمة، لا يمكنهم الحصول على ماء الشرب النظيف. ونتيجة لذلك يموت الآلاف منهم كل عام بسبب الأمراض المنقولة عن طريق الماء. وفي أوائل عام ٢٠١٣، طال برنامج القرى والمدارس الصحية، وهو المبادرة الحكومية الرئيسية لتوفير مياه الشرب النظيفة لسكان الريف والمناطق المحيطة بالمدن، ما يقرب من ٣ ٠٠٠ قرية. ويجري حالياً توسيع نطاق هذه العملية بدعم من اليونسيف. فقد خصص ١٣٦ مليون دولار لاستهداف ٦ ٠٠٠ قرية و١٢٥٠ مدرسة إضافية خلال السنوات الخمس القادمة. وتوخياً لدعم البرنامج، أرسل برنامج البيئة فريقاً يضم خبراء من

٢

٣

١ – خلّف الإعصار هايان دماراً كبيراً وآثاراً بيئية هائلة.

٢ – متطوعون يزيلون النفط الناجم عن تسرب كبير في إستانسيا، الفلبين، بعد مرور إعصار هايان.

٣ – يشكل الحصول عل مياه الشرب النظيفة تحدياً كبيراً في الكثير من المناطق الريفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ – يساعد برنامج البيئة المجتمعات المحلية الأفغانية في مرحلة ما بعد النزاع لإدماج المقاومة البيئية ضمن عملية التخطيط.

٥ – تم تحديد تجارة الفحم غير الخاضعة للتنظيم بوصفها عاملاً رئيسياً في إزالة الغابات في المنطقة الحدودية من الجمهورية الدومينيكية.

٤

مختبر اسبيز في سويسرا والمعهد الهندي للتكنولوجيا ليقوموا باختبار نوعية مياه الشرب في المناطق ذات مستوى الخطورة المرتفع مثل منطقة كاتانغا التي يجري فيها تعدين النحاس والتي كانت نواة انتشر منها وباء الكوليرا. واستناداً إلى نتائج الاختبارات والتقييمات الأخرى، صمم برنامج البيئة استراتيجية لتحليل نوعية المياه واختبار عيناتها يتوخى منها توفير الدعم اللازم لتوسيع نطاق المشروع.

وفي بلدان مثل جنوب السودان وأفغانستان التي أدت دورات العنف المتلاحقة فيهما إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، يعمل برنامج البيئة مع الحكومة لتحسين الإدارة البيئية وتعزيز سبل المعيشة المستدامة. وقد قدم برنامج البيئة الدعم لوزارة الزراعة والغابات في جنوب السودان لتعزيز إدارة الغابات الموجودة على أراضي المجتمعات المحلية منذ عام ٢٠١٢. وفي هذا البلد الذي يسجل واحدة من نسب إزالة الغابات الأعلى في العالم، يغطي المشروع النموذجي للغابات المحلية الذي وضعه برنامج البيئة مساحة تزيد على ٢٠٠٠ كيلومتر مربع ويشترك فيه ما يزيد عن ٦٠ ٠٠٠ من سكان الريف. وقد أشارت التقييمات الأولية قبل اندلاع أعمال العنف في نهاية عام ٢٠١٣ إلى أن إزالة الغابات لا تزال مستمرة بغرض الزراعة وإنتاج الفحم. ويرمي برنامج البيئة إلى معالجة هذه البيئة من خلال وضع خطط بسيطة لإدارة الغابات. وفي أفغانستان، يختبر برنامج البيئة عمليات تدخل ميدانية تهدف إلى بناء المقاومة البيئية والقدرة على التصدي لتغير المناخ في ثلاث مناطق. ويعمل البرنامج مع المجتمعات المحلية والحكومة والشركاء من المجتمع المدني مباشرة، وتربط هذه التدخلات بين سبل المعيشة الريفية وتغير المناخ والحد من خطر الكوارث وإدارة الموارد الطبيعية والتخطيط البيئي على مستوى القرى والوديان.

نزع فتيل التوتر

يعمل برنامج البيئة أيضاً على نزع فتيل التوتر بشأن الموارد الطبيعية قبل اشتعاله، وقد عمل بهذه الصفة في هايتي والجمهورية الدومينيكية لتعزيز الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية التي تتخطى الحدود.

وإثر نشر دراسة مرجعية للمنطقة الحدودية الممتدة على مساحة ٣٨٠ كيلومتر، اضطلعت بها حكومتي البلدين وبرنامج البيئة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اتفقت هايتي والجمهورية الدومينيكية على العمل معاً للتصدي للتدهور البيئي على طول الحدود. وقد حدد التقرير أربع قضايا رئيسية هي: الفقر وانعدام الأمن الغذائي على الجانب الهايتي من الحدود؛ وتحات التربة وإزالة الغابات وتدهور البيئة البحرية؛ وضعف الحوكمة؛ وعدم المساواة الاقتصادية وفي توزيع الموارد. وستنفذ التوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك زيادة الغطاء النباتي والترويج للزراعة المستدامة وتنظيم تجارة الفحم، بتكلفة تقديرية قيمتها ١٣٦ مليون دولار خلال خمس سنوات.

٥

”ترغب هايتي في معالجة المشاكل في المنطقة الحدودية. وإننا نقرّ بأن تجارة الفحم العابرة للحدود، وحتّ التربة، وانخفاض إنتاجية الأراضي تشكل تحديات معقدة تتطلب التركيز عليها بصورة عاجلة.“

وزير البيئة في هايتي
جان فرانسوا توماس

٦

في دائرة الضوء

دعم سبل المعيشة والسلام في شمال دارفور

شهدت منطقة دارفور السودانية نمواً سريعاً في عدد سكانها وفترات جفاف دورية خلال نصف القرن الماضي. ومنذ عام ٢٠٠٣، تشهد المنطقة نزاعاً مدمراً أجبر مليوني نسمة على الفرار. وقد القى تمركز المشردين داخلياً في المعسكرات القريبة ونمو السكان السريع في المنطقة أعباءً إضافية على الموارد الطبيعية الحيوية، ومنها الأراضي والمياه والغابات.

وحيث أن ضعف الموارد هذا وشحها قد ساهما في اندلاع النزاع، فإن تدهور البيئة الطبيعية التي يعول عليها الكثيرون ليس بالأمر المستدام ولا يشكل دعماً للانتعاش الاقتصادي والسلام. وسعياً لمعالجة هذه المشكلة، بدأ برنامج البيئة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والسلطة الإقليمية لدارفور بتنفيذ مشروع في عام ٢٠١٣ مدته ثلاث سنوات وتبلغ تكلفته ٦,٤٥ مليون يورو. ويهدف هذا المشروع إلى دعم الانتعاش من خلال منح المجموعات السكانية المتضررة جراء النزاع فرصاً أفضل للوصول إلى الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

”ويقول ريمكو فونك، رئيس فريق مشروع وادي الكو: ‘‘إن النزاع على الأراضي من أجل استخدامها لأغراض الزراعة والرعي يُعد أحد الأسباب الرئيسية للنزاع في دارفور. ومن المهم النظر إلى هذه المسألة من المستوى الشعبي لكي يفهم المرء ما يحدث بالفعل‘‘.

ويرمي المشروع في مرحلته الأولى إلى استهداف ٨٦ ٠٠٠ نسمة من المجتمعات المحلية للمزارعين والرعاة والمزارعين الرعويين في الوادي. وشملت مرحلة تكوين المشروع إجراء بحوث لتبين التحديات وتصميم التدخلات الملائمة. واكتشف الفريق المسؤول عن المشروع أن المشاكل كثيرة ومتنوعة.

وتقول عائشة عبدالصديق عبدالمجيد من شبكة تطوير المرأة التي تمثل أكثر من عشرة مجتمعات محلية في وادي الكو: ”إن مياه الوادي لا تستخدم على النحو الملائم لأن الكثير من نظم المياه قديمة أو غير قائمة حتى، كما أن عدم توافر الحطب يعد مشكلة أخرى لأنه يتطلب السفر لمسافات طويلة وغالباً ما يزيد من مستوى ضعف النساء‘‘.

ووفقاً لأقوال محمد بشار عبدالرحمن من الشبكة الطوعية للتنمية الريفية، فإن مشاكل الموارد الطبيعية هذه تُعد سبباً رئيسياً للمشاكل بين المجتمعات المحلية، إذ يقول:

”لقد أدت ندرة الأراضي الزراعية إلى قيام نزاعات بين المجتمعات المحلية، كما أدت ندرة المياه إلى زيادة التوتر داخل المجتمعات المحلية. كذلك فإن أراضي الرعي محدودة ومن المعروف أنها تسبب توتراً بين الرعاة والمزارعين. وبالتالي فإن تحسين بنى السدود ونظم الري يُعد عاملاً حيوياً لتلك المجتمعات‘‘.

ويعمل برنامج البيئة مع المنظمة الحكومية الدولية Practical Action ولجنة من الخبراء التقنيين من منطقة دارفور، ويقدم الدعم لتدابير مختلطة تهدف إلى حفظ التربة والمياه والغابات ويتوقع أن تعزز عملية اتخاذ قرارات مستدامة بشأن الموارد الطبيعية في وادي الكو، وأن تساهم في الانتعاش الاقتصادي وانتعاش سبل المعيشة. وتُعقد آمال كبيرة على إمكانية تحقيق أثر سريع في وادي الكو، وسيتوسع البرنامج ليشمل أعداداً كبيرة من السكان رهناً بما تسمح به ظروف التشغيل والميزانية.

٧

٦ – فتى يجمع الحطب في منطقة وادي الكو بدارفور.

٧ – تشكل المياه والأراضي المستخدمة لأغراض الزراعة والرعي سبباً هاماً من أسباب النزاع في دارفور.

٨ – للمرأة دور رئيسي في إعادة بناء البلدان المتضررة جراء النزاع.

٨

وفي هايتي أيضاً يقدم برنامج البيئة التمويل والدعم التقني لمنظمة EarthSpark International، وهي منظمة تعمل لتحسين فرص الحصول على الطاقة بأسعار زهيدة. وهناك ٨٠ في المائة من سكان هايتي ممن لا تصل شبكة الكهرباء إلى منازلهم، ويعتمدون على الشمع والكيروسين والمصابيح التي تعمل بالبطارية.

وقد شكلت منظمة EarthSpark International شركة هايتية تعرف باسم Enèji Pwòp (الطاقة النظيفة) تتيح الحصول على المنتجات الصغيرة التي تعمل بالطاقة الشمسية ومواقد الطهي الكفؤة. وقد توسعت الشركة منذ عام ٢٠١٠، من متجر واحد إلى ١٠٢ متجر للبيع بالتجزئة في جميع أنحاء البلاد، وباعت ٦ ٧٥١ منتجاً استفاد منها ما يقرب ٣٥ ٠٠٠ مواطن هايتي. وتحل منتجات الإنارة بالطاقة الشمسية محل الكيروسين والشموع والفحم وتؤدي إلى اقتصاد في النفقات يزيد على ٥ دولارات شهرياً لكل أسرة. وتتطلع منظمة EarthSpark International، بدعم من برنامج البيئة، إلى إنشاء شركة اجتماعية مستدامة اقتصادياً تنتشر على المستوى الوطني وتضم ٣٠٠ وكيل للمبيعات.

السياسات والتعليم والتوعية

يكمل برنامج البيئة مبادراته الميدانية بالعمل أيضاً في مجال السياسات والتعليم والتوعية. وقد شهد العام الماضي صدور عدد من التقارير وانطلاق عدد من المبادرات التي ستحسن فهم الكيفية التي يمكن بها للبيئة أن تدعم قدرة المجتمعات المحلية على المقاومة وتنميتها، وأن تعزز السلام المستدام.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر برنامج البيئة وشركاؤه تقريراً بعنوان *"المرأة والموارد الطبيعية: اطلاق إمكانات بناء السلام"* وتؤدي المرأة دوراً حاسماً في البلدان المتضررة جراء النزاع من حيث استخدام وإدارة الموارد الطبيعية. فهي المزود الرئيسي بالماء والغذاء والطاقة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي، وغالباً ما تكون هي أيضاً المنتج والتاجر الرئيسي بالموارد الطبيعية. وقد استنتج التقرير أن عدم تمكين المرأة في مجال إدارة الموارد الطبيعية قد يهدد عملية التعافي بعد النزاع. فعلى سبيل المثال، تشير البحوث إلى أن منح المرأة نفس مستوى الحصول على الأصول والتمويل مقارنة بالرجل قد يزيد الغلال في المزارع بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة. وفي البلدان المتأثرة بالنزاع التي تقوم فيها المرأة بدور أكبر في مجال الزراعة، يمكن أن يؤدي تمكين المرأة إلى ارتفاع المردود الزراعي وتعزيز الانتعاش والأمن الغذائي.

وسعياً لاستهداف الأسباب الرئيسية لخطر الكوارث وإيجاد حلول بيئية، أنشأ برنامج البيئة ومركز الموارد الطبيعية والتنمية برنامجاً مبتكراً للدراسات العليا بشأن الكوارث والبيئة والحد من المخاطر، بتمويل من الاتحاد الأوروبي والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. ويجمع البرنامج بين دراسات النظم الإيكولوجية وإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، ويمكن ضمه إلى طائفة واسعة من برامج الماستر. وخلال ستة شهور من بدء البرنامج، أصبح يُدرس اليوم في ١٩ جامعة في ١٥ بلداً، بما في ذلك مؤسسات تعليمية في إندونيسيا ومصر وألمانيا.

وأصدر برنامج البيئة أيضاً كتاباً بعنوان: *دور النظم الإيكولوجية في الحد من خطر الكوارث* بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة واللجنة المعنية بإدارة النظم الإيكولوجية لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. وهذا هو الكتاب الأول من نوعه الذي يقدم لمحة عامة عن الموضوع ويضم بحوثاً علمية وتجارب للممارسين. وقد حظي الكتاب بتأييد من البنك الدولي ومن مؤسسات رئيسية في أوساط المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بوصفه منشوراً راهناً وشاملاً يعالج موضوع تعزيز القدرة على التصدي لتغير المناخ والكوارث.

وأخيراً، شهد اليوم الدولي لمنع استغلال البيئة في الحرب والنزاع المسلح إطلاق موقع شبكي يوفر لمستخدميه وصولاً مجانياً إلى الكثير من دراسات الحالة، بالإضافة إلى مواد للتعليم والتدريب بشأن دور الموارد الطبيعية في بناء السلام.

وسيواصل برنامج البيئة الترويج للإدارة السليمة للموارد الطبيعية في عام ٢٠١٤، بغية التقليل من خطر الكوارث والنزاعات في جميع أنحاء العالم، والمساهمة بالتالي في إيجاد مستقبل أكثر استدامة.

هذه بعض العلامات البارزة للبرنامج الفرعي، ولا يزال هناك الكثير من المبادرات الأخرى. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على *تقرير أداء البرنامج* للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣ والقائمة الشاملة للمشاريع في إطار البرنامج الفرعي لتغير المناخ الذي يمكن الاطلاع عليه في التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ على الموقع الشبكي:
www.unep.org/annualreport/2013

الإنفاق في عام ٢٠١٣

بلغت الميزانية الإجمالية للبرنامج الفرعي لإدارة النظم الإيكولوجية ٣٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وبلغ مجموع المخصصات المدفوعة ٤٨ مليون دولار.

وكان مجموع الإنفاق ٣٩ مليون دولار، أي ما يعادل ٨١ في المائة من المخصصات

جميع الأرقام بملايين دولارات الولايات المتحدة

مصادر الأموال

صندوق البيئة ○ الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة ● الميزانية العادية

إدارة النظم الإيكولوجية

دعم الرفاه البشري عن طريق النظم الإيكولوجية السليمة

النتائج التي تحققت مقارنة بالإنجازات المتوقعة

الإنجاز: ● كامل ◕ جزئي ○ لم يتحقق

● الإنجاز المتوقع (أ) القدرة على إدماج إدارة النظم الإيكولوجية في عملية التنمية

تزايد عدد عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية والإقليمية التي تعتبر خدمات النظم الإيكولوجية مكوناً من مكونات التنمية المستدامة، بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٤	١٩	٢٢

◕ الإنجاز المتوقع (ب) بناء القدرات لاستخدام أدوات إدارة النظم الإيكولوجية

(١) تزايد عدد البلدان التي تتصدى لتدهور النظم الإيكولوجية من خلال تطبيق أدوات إدارة النظم الإيكولوجية التي يدعمها برنامج البيئة، وبمساعدته.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٠	٢٠	٢٣

(٢) تزايد عدد النظم الإيكولوجية البرية أو المائية المدارة من أجل الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية أو استصلاحها، بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٨	١٨	١٧

○ الإنجاز المتوقع (ج) خدمات النظم الإيكولوجية والتمويل

تزايد عدد أدوات التخطيط التي تتضمن التزامات وغايات لإدماج إدارة النظم الإيكولوجية على المستوى الوطني والإقليمي والقطاعي، بمساعدة من برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٦	١٦	*٦

*تتساوى القيمة الفعلية المستهدفة مع قيمة خط الأساس بسبب الافتقار إلى البيانات

تُعرف النظم الإيكولوجية بأنها شبكات متشعبة ومترابطة من الكائنات الحية والمواد الطبيعية. وتلعب هذه النظم دوراً حاسماً في دعم الرفاه البشري وفي توجيه النمو الاقتصادي من خلال الخدمات القيمة التي توفرها، مثل الغذاء والماء المستخدم للشرب وللري، والإلقاح وتنظيم المناخ. لكن المجتمع البشري ما فتئ يضر بهؤلاء الحلفاء الطبيعيين ويتعامل مع الغابات والأراضي الزراعية والأنهار وكأنها مورد لا ينضب.

واليوم وقد بدأت تظهر آثار تغير المناخ المتمثلة في اضطراب أنماط الطقس وتزايد الضغوط على النظم الإيكولوجية، تكتسي الإدارة المستدامة لهذه الموارد الطبيعية أهمية غير مسبوقة. وما من شك في أن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ لن تتحقق بعدم وجود نظم إيكولوجية سليمة وعاملة. ويساعد برنامج البيئة الحكومات لتكفل حفظ نظمها الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام بما يضمن الرفاه البشري والنمو الاقتصادي الطويلا الأجل.

١

”يقوم المثل القديم: العدّ على قدر الودّ. ورغم أننا نعلن حرصنا على التنوع البيئي، فإن معظم البلدان لم تخصص أو تحصل بعد على الموارد اللازمة لتتمكن من قياس وتقدير التنوع البيئي، وتحديد قيمة خدمات النظم الإيكولوجية. ويُعد تصحيح هذه المسار مهمة ذات أولوية أوكلها المجتمع العالمي إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.“

الدكتور زاكري عبد الحميد
رئيس المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

العدّ على قدر الودّ

يتمثل قدر كبير من العمل الذي يضطلع به برنامج البيئة في تقديم المعلومات العلمية والدعم لمساعدة الحكومات في إدماج قيمة البيئة، أو ما يُعرف باسم رأس المال الطبيعي، في السياسات الاقتصادية والتنموية، بما يولد نمواً مستداماً طويل الأجل عن طريق حفظ هذه الموارد.

وقد وضع مؤتمر ريو+٢٠ رأس المال الطبيعي في مكانة أعلى على سلم جدول الأعمال العالمي لعام ٢٠١٢، وأطلق *برنامج البيئة* وشركاؤه مبادرتين بارزتين في ذلك الوقت، وهما: التقرير العالمي الشامل الذي تخطى في تحليله مجال الناتج المحلي الإجمالي ليبين أن النمو في كثير من البلدان يتم على حساب تناقص الموارد الطبيعية. أما المبادرة الثانية فهي إعلان رأس المال الطبيعي الذي تعهدت من خلاله حتى الآن ٤٠ مؤسسة مالية بأن تأخذ في الاعتبار مساهمة الطبيعة في تعزيز الاقتصاد العالمي عند اتخاذها قرارات استثمارية.

واكتسبت الحركة زخماً جديداً في عام ٢٠١٣ ببدء تشغيل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي يستضيفه برنامج البيئة والذي أنشئ قبل انعقاد مؤتمر ريو+٢٠. وقد وضع المنبر الذي يضم اليوم ١١٨ دولة عضواً برنامج عمل خمسي طموح، وقدمت له تبرعات يزيد مجموعها عن نصف مبلغ ٤٣,٥ مليون دولار اللازم لعقد اجتماع في تركيا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. واتفقت الهيئة على إعداد تقييمات سريعة المسار بشأن الإلقاح وإنتاج الأغذية، وتدهور الأراضي، والأنواع الغازية. وستبدأ هذه التقييمات في عام ٢٠١٤ كجزء من ولاية المنبر المتمثلة في تقديم معلومات موثوقة ومستقلة علمياً إلى صانعي القرار.

وفي حين يبدأ المنبر عمله، بيّنت مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الذي أنشأت بطلب من مجموعة الدول الصناعية الثمانية وخمسة بلدان نامية في عام ٢٠٠٧ الضرر الاقتصادي الذي تلحقه الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية بالاقتصاد العالمي. وتشير التقديرات الواردة في تقرير صادر عن مؤسسة Trucost بالنيابة عن مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لتحالف الأعمال أن الآثار الخارجية البيئية المائة الأولى (الناجمة عن نشاط صناعي أو تجاري والتي لا تنعكس في تكلفة السلع أو الخدمات ذات الصلة) تكلف ما يقرب من ٤,٧ تريليون دولار سنوياً من حيث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخسارة الموارد الطبيعية وخسارة الخدمات القائمة على الطبيعة.

الآثار الخارجية البيئية الخمس الكبرى

١. آسيا الشرقية
توليد الطاقة باستخدام الفحم الحجري

التكلفة والأثر: ٣٦١ بليون دولار، غازات الاحتباس الحراري

٢. أمريكا الجنوبية
تربية الماشية ومزارعها

التكلفة: ٣١٢ بليون دولار، استخدام الأراضي

٣. آسيا الشرقية
مصانع الحديد والفولاذ

التكلفة والأثر: ٢١٦ بليون دولار، غازات الاحتباس الحراري

٤. آسيا الجنوبية
مزارع القمح

التكلفة والأثر: ٢١٤ بليون دولار، المياه

٥. أمريكا الشمالية
توليد الطاقة باستخدام الفحم الحجري

التكلفة والأثر: ٢٠١ بليون دولار، غازات الاحتباس الحراري

المصدر: Natural Capital at Risk
The Top 100 Externalities of Business

١ – تقدم الطبيعة للبشرية خدمات عديدة متنوعة، مثل الأخشاب وحواضن الأسماك في نظم المانغروف الإيكولوجية.

٢ – تُعد النظم الإيكولوجية السليمة في المحيطات عنصراً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

٢

”تعتبر منطقة لامونتانيانا الرئة التي تتنفس منها شالاتي ومصدر المياه لـ ٦٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون في سبع بلديات تتكون منها جمعية بلديات لامونتانيانا. وتُعد هذه المنطقة كنزاً بالنسبة لشالاتي وبالتالي فإن العناية بالغابة مسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا جميعاً.“

روزا كانديدا دي منجيفار،
عمدة لاس فويلتاس، لامونتانيانا.

ووفقاً لقاعدة الأدلة، كشفت دراسة لاقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي أجريت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣ بتكليف من اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة أن نصف الأراضي الرطبة في العالم قد دمرت منذ بداية القرن التاسع عشر، لتفسح المجال لقيام الزراعة الكثيفة والتوسع الحضري والتصنيع، والسبب الرئيسي لذلك أن هذه الأراضي ليس لها قيمة اقتصادية مرئية.

لكن الأمور آخذة في التغير بفضل ما يقوم به برنامج البيئة ومبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وهيئات كثيرة أخرى من عمل. فقد بدأت بلدان مثل البرازيل وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد بإجراء دراسات لتقييم وتقدير رأس مالها الطبيعي، فيما أعربت بلدان أخرى مثل بوتان وإكوادور وليبيريا والفلبين وتنزانيا عن اهتمامها بإجراء دراسات نطاق في إطار مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. واتفق مؤتمر إعلان غابارون بشأن الاستدامة في أفريقيا المعقود شهر تشرين الأول/أكتوبر على البدء بتحديد قيمة نقدية للمنافع التي توفرها الموارد الطبيعية، ومنها النظم الإيكولوجية كالغابات والبراري وأرصفة الشعب المرجانية. وبدأ برنامج البيئة بإنشاء حساب للموارد الحرجية في غابون ومن المزمع أن يتم عمله هذا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

قد تثمر الحوافز عن أرباح

تُعد المدفوعات لخدمات النظم الإيكولوجية، وهي حوافز تقدم للمزارعين أو لملاك الأراضي لحثهم على إدارة الأراضي بصورة مستدامة، أداة هامة تتاح لواضعي السياسات الراغبين في الحفاظ على رأس المال الطبيعي. وقد ساهم العمل الذي يضطلع به برنامج البيئة، ومثاله مشروع خدمات النظم الإيكولوجية (ProEcoServ) في عام ٢٠١٣، في توفير مزيد من الدلائل على كيفية إدماج خدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط الإنمائي والعمليات الإنمائية التقليدية من خلال مشاريع نموذجية أقيمت في ترينيداد وتوباغو وشيلي وفييت نام وجنوب أفريقيا وليسوتو. وفي السنغال أيضاً حيث تراجع الغطاء الحرجي بنسبة ٢,٣ في المائة، أو ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ هكتار سنوياً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، قدم برنامج البيئة المساعدة لتصميم خطة لفرض الضرائب وآلية للمكافأة من أجل المساهمة في الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الحرجية.

الماء هو الحياة

تحتضن البحار والمحيطات والنظم المائية الداخلية الكثير من الكنوز الطبيعية في العالم. ويعمل برنامج البيئة على معالجة حالة هذه النظم في بلدان كثيرة. فعلى سبيل المثال، يعالج برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج البيئة مسألة تدهور المحيطات والمناطق الساحلية في العالم، من خلال التشجيع على إدارتها واستخدامها بصورة مستدامة. ويشارك أكثر من ١٤٣ بلداً في ١٨ اتفاقية وخطة عمل للبحار الإقليمية، ومن المزمع أن تقام في عام ٢٠١٤ مجموعة من أحداث التوعية احتفالاً بالذكرى الأربعين للبرنامج وتوخياً لتعجيل الانتقال إلى محيطات أكثر سلامة وإنتاجية. وفي عام ٢٠١٣، استهدف برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التهديدات الرئيسية لسلامة البيئة البحرية والساحلية وإنتاجيتها وتنوعها البيئي الناجمة عن الأنشطة البرية. ومن خلال مبادرات مثل الشراكة العالمية لإدارة العناصر المغذية، والمبادرة العالمية بشأن المياه المستعملة والشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية، ركز برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الحد من التلوث الناجم عن العناصر المغذية والمياه المستعملة والقمامة البحرية. وأثمر العمل في عام ٢٠١٣ عن تعزيز التعاون الإقليمي بين الصين واليابان وجمهورية كوريا وروسيا في إطار خطة عمل شمال شرق المحيط الهادئ بشأن القمامة البحرية. وبدعم من برنامج العمل العالمي، تم إعداد ثلاثة تقارير عن القمامة البحرية من بينها تقرير عن أفضل الممارسات لمنع القمامة البحرية المتأتية من مصادر برية في المنطقة التي تشملها خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ.

وثمة مبادرة أخرى تتمثل في الشراكة بين إسبانيا وبرنامج البيئة بشأن المناطق المحمية التي تدعم شبكة الحياة، والتي تساهم في تحقيق هدف آيشي الحادي عشر للتنوع البيولوجي التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي (بحلول عام ٢٠٢٠، يتم حفظ ١٧ في المائة على الأقل من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية و١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، من خلال المناطق المحمية). وقد نشطت هذه الشراكة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا خلال ثلاث سنوات. وكان من أبرز أحداث عام ٢٠١٣ دراسة في منطقة الحفظ الواقعة في لامونتانيونا، السلفادور، التي قدرت قيمة المنافع الناجمة عن خدمات النظم الإيكولوجية في المنطقة بمبلغ ٩٠ مليون دولار، وقامت بتدريب المزارعين على استخدام طرائق إنتاج غير مضرة بالبيئة.

٣

٤

في دائرة الضوء

جورجيا تقود الركب في تقييم رأس مالها الطبيعي

تتربع جورجيا في أحضان جبال القوقاز وتُعد جوهرة من جواهر الطبيعة. وتتوج جورجيا قمم تكسوها الثلوج وتغطي الغابات ٤٠ في المائة من أراضيها، ويجري فيها ما يزيد على ٢٦ ٠٠٠ نهر وتنتشر في أرجائها ٢٦٠ بحيرة ونبعاً من المياه الحارة أو المياه المعدنية. فلا عجب إذاً أن تكون واحدة من ٣٤ ''مواقع التنوع البيولوجي الساخنة'' ذات الأهمية العالمية التي حددتها المنظمة الدولية للحفظ.

وليست هذه الموارد الطبيعية الغنية متعة للنظر فقط، بل إن خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها تشكل محركاً ضخماً للنمو الاقتصادي في قطاعات مثل الزراعة والطاقة والسياحة والتعدين والحراجة. فعلى سبيل المثال يستخدم القطاع الزراعي في جورجيا الذي يعول بصورة كبيرة على الري والتربة الخصبة ٥٣ في المائة من اليد العاملة، ويُعد القوة المحركة الأساسية للتنمية الريفية. وقد أقرت جورجيا بأهمية هذه الخدمات عندما اعتمدت مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتشاركت مع برنامج البيئة والمنظمة العالمية للحياة البرية لإجراء دراسة لتحديد النطاق أبرزت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ اعتماد هذه القطاعات الرئيسية الخمسة على رأس المال الطبيعي.

''وتقول خاتونا غوغالادزي، وزيرة حماية البيئة والموارد الطبيعية في جورجيا: ''يعتبر معظم هذه الخدمات خدمات مجانية، وهي بالتالي غير مرئية ولا تمنح قيمتها الفعلية عند صنع القرار. والاستخدام غير المستدام لرأس المال هذا أو الاستثمارات الرامية إلى الحصول على إرادات قصيرة الأجل قد يؤديان إلى خسائر كبيرة وتدهور لا يمكن إصلاحه في هذه الموارد الطبيعية، مما سيؤدي بدوره إلى تدمير مبادئ التنمية المستدامة وسيحول دون تحقيق النمو الاقتصادي لجورجيا في الأمد الطويل''.

وقد حددت السيدة غوغالادزي التهديدات الرئيسية التي تعترض النظم الإيكولوجية في بلدها على أنها تدمير الموائل وتدهورها بسبب تنمية البنى التحتية وقطع الأخشاب وتدهور النظم المائية والتلوث والرعي المفرط، وهو أمر تؤكده الاستنتاجات التي تمخضت عنها دراسة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وعلى الرغم من أن اقتصاد جورجيا شهد نمواً قوياً ليسجل زيادة نسبتها ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ وفقاً للمكتب الوطني للإحصاءات، فإن الوزيرة تعتقد أن مؤشرات النمو التقليدية لم تأخذ الضرر الحاصل في الاعتبار.

وتتابع الوزيرة قائلة: ''لا يمكن للناتج المحلي الإجمالي أن يأخذ في الاعتبار على نحو كامل القيمة الفعلية لرأس المال الطبيعي والمساهمات الاقتصادية الهامة للنظم الإيكولوجية، باعتبار أن خدمات النظم الإيكولوجية هي في قسطها الأعظم سلعاً عامة وليس لها أسواق أو أسعار. وبالتالي فإن خسارتها لا تسجل في غالب الأحيان ضمن مؤشراتنا الاقتصادية ونظم الحوافز الحالية، بل إن الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية قد يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لجورجيا على الرغم من أنها تصبح أكثر فقراً في الواقع''.

وتستطرد الوزيرة بالقول: ''إن إدماج قيمة البيئة في تقديرات الثروة وفي مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي يتيح للحكومات أن تكفل توفير النمو المستدام والجامع جراء استراتيجيتها الإنمائية''. وعلى الرغم من أن دراسة تحديد النطاق كانت مجرد تمهيد لدراسة كاملة، فإن السيدة غوغالادزي تقول إن النتائج قد أدمجت في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١٤–٢٠٢٠. وقالت إنها تتوقع أن تساعد دراسة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في وضع سياسات تنحو نحو التنمية المستدامة وتأتي بمنافع اقتصادية في الأجل المتوسط والطويل.

وتختتم الوزيرة بالقول: ''إن من مصلحة البلدان المتقدمة والنامية معاً أن تبدأ بإدراج رأس مالها الطبيعي في سياساتها الإنمائية الوطنية وحساباتها الوطنية ليتسنى لها اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة. وإننا نعتقد أن جورجيا يمكن أن تكون مثالاً تحتذي به البلدان الأخرى للمشاركة في عملية اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي''.

٥

منذ عام ٢٠٠٥ اختفى من الطبيعة ٢٢,٢١٨ فرداً من السلالات العليا، أكثرها من قرود الشمبانزي.

يضمحل موئل القرود العليا بنسبة تتراوح من ٢ إلى ٥ في المائة سنوياً.

بحلول عام ٢٠٣٠ سيتواصل أقل من ١٠ في المائة من المستوى الحالي وفقاً للاتجاهات الحالية.

المصدر: Stolen Apes: The Illicit Trade in Chimpanzees, Gorillas, Bonobos and Orangutans

وأحرزت أهداف آيشي للتنوع البيولوجي تقدماً جديداً، إذ أنشأت هايتي أول محمية بحرية من أصل تسعة محميات في العام الماضي بدعم تقني من برنامج البيئة. وكانت هايتي البلد الوحيد من بلدان منطقة البحر الكاريبي الذي لا يملك محميات بحرية. وسيشكل إنشاء شبكة المحميات البحرية الجديدة هذه الركيزة اللازمة لتعزيز النمو والتكاثر والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى دعم السياحة البحرية المستدامة. وسيقدم برنامج البيئة الدعم للحكومة من أجل إقامة هذه الشبكة الجديدة.

ويقدم برنامج البيئة المساعدة، من خلال أمانة الهيئة التنسيقية المعنية ببحار شرق آسيا، لكل من كمبوديا والصين وإندونيسيا والفلبين وتايلند وفييت نام، لمواجهة التحديات المتمثلة في التحات الساحلي وارتفاع مستوى سطح البحر. وقد وضع المشروع وثيقة موارد ساعدت البلدان في استخدام المفاهيم الأساسية للتخطيط الفراغي الساحلي والبحري وإدماجها ضمن الإجراءات والعمليات القائمة.

الواجب الأخلاقي

ليس الغرض من الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية هو الإبقاء على القيمة الاقتصادية فحسب، بل إن البشرية تتحمل مسؤولية أخلاقية تفرض عليها التقليل من الضرر الذي يلحقه التوسع البشري بأشكال الحياة الأخرى. ويستضيف برنامج البيئة ثلاثة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف تساهم في تحقيق هذا الهدف، وهي: اتفاقية الأنواع المهاجرة، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. ويمكن الاطلاع على أبرز أحداث عام ٢٠١٣ المتعلقة بهذه الاتفاقيات في الصفحة ٣٦ من هذا التقرير.

وإلى جانب الاتفاقيات المذكورة، تعمل الشراكة من أجل بقاء القردة العليا، وهي تحالف عالمي يرأسه برنامج البيئة ومنظمة اليونسكو، لحماية القردة العليا والغابات التي تتخذها موئلاً لها في أفريقيا وآسيا. وفي شهر آذار/مارس، أصدرت الشراكة *تقريراً معنوناً 'القردة المسروقة: الإتجار غير المشروع بقردة* الشمبانزي والغوريلا والبونوبوس والأورانغوتان، وهو التقرير الأول الذي يقيس مستوى ونطاق السوق السوداء. ويقدر تقرير القردة المسروقة أن ما يقرب من ٣ ٠٠٠ قرد من الأنواع العليا يختفي كل عام من الغابات بسبب الأنشطة غير المشروعة، كما حدد التقرير الصلات التي تربط الإتجار غير المشروع بالقردة بشبكات إجرامية دولية أخرى. وتروج الشراكة من أجل بقاء القردة العليا لأعمال الحفظ التي تأخذ في الاعتبار مواطن النزاع، وتقود مشاريع مثل مبادرة تاي – سابو العابرة للحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار بغية حماية موقع حرجي يأوي قردة الشمبانزي الغربية وأنواعاً أخرى مهددة بالانقراض.

الخطوات المقبلة

سيواصل برنامج البيئة النهوض بالجهود العالمية لإدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي على نحو مستدام في عام ٢٠١٤، من خلال النهوض بالمبادرات القائمة باستخدام أدوات شتى من بينها مثلاً نشر العدد القادم من التقرير العالمي الشامل، بغية تحسين فهم الحكومات للحاجة إلى تحول جذري في كيفية قياس النمو الاقتصادي على نحو يشمل قيمة رأس المال الطبيعي.

وستكتسب المبادرات الجديدة زخماً إضافياً. ومثال ذلك الرعي الذي حظي باهتمام وباستثمارات قليلة بالرغم من كونه خياراً رئيسياً لإدارة الأراضي فيما يتصل بالنظم الإيكولوجية وهو يمارس على مساحات شاسعة من الأراضي ويساهم في التنمية الإقليمية والمحلية. وقد أقام برنامج البيئة شراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والتحالف العالمي للشعوب الأصلية بغية تحفيز الإصلاحات السياساتية التي ستنتقل بالرعي ليصبح عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصاد الأخضر وستتيح له استغلال كافة إمكاناته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

هذه بعض العلامات البارزة للبرنامج الفرعي، ولا يزال هناك الكثير من المبادرات الأخرى. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والقائمة الشاملة للمشاريع في إطار البرنامج الفرعي لإدارة النظم الإيكولوجية الذي يمكن الاطلاع عليه في التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ على الموقع الشبكي:

www.unep.org/annualreport/2013

٦

٣ – تلتزم خاتونا غوغالادزي، وزيرة البيئة في جورجيا، بإبراز قيمة رأس المال الطبيعي الوطني الذي يتعرض للتهديد جراء تنمية البنى التحتية وقطع الأخشاب.

٤ – يعد تدهور الموائل خطراً يتهدد رأس المال الطبيعي لجورجيا.

٥ – تختفي القردة من الطبيعة بمعدلات مثيرة للقلق بسبب أنشطة السوق السوداء.

٦ – سيكون الرعي مجال تركيز جديد في عام ٢٠١٤.

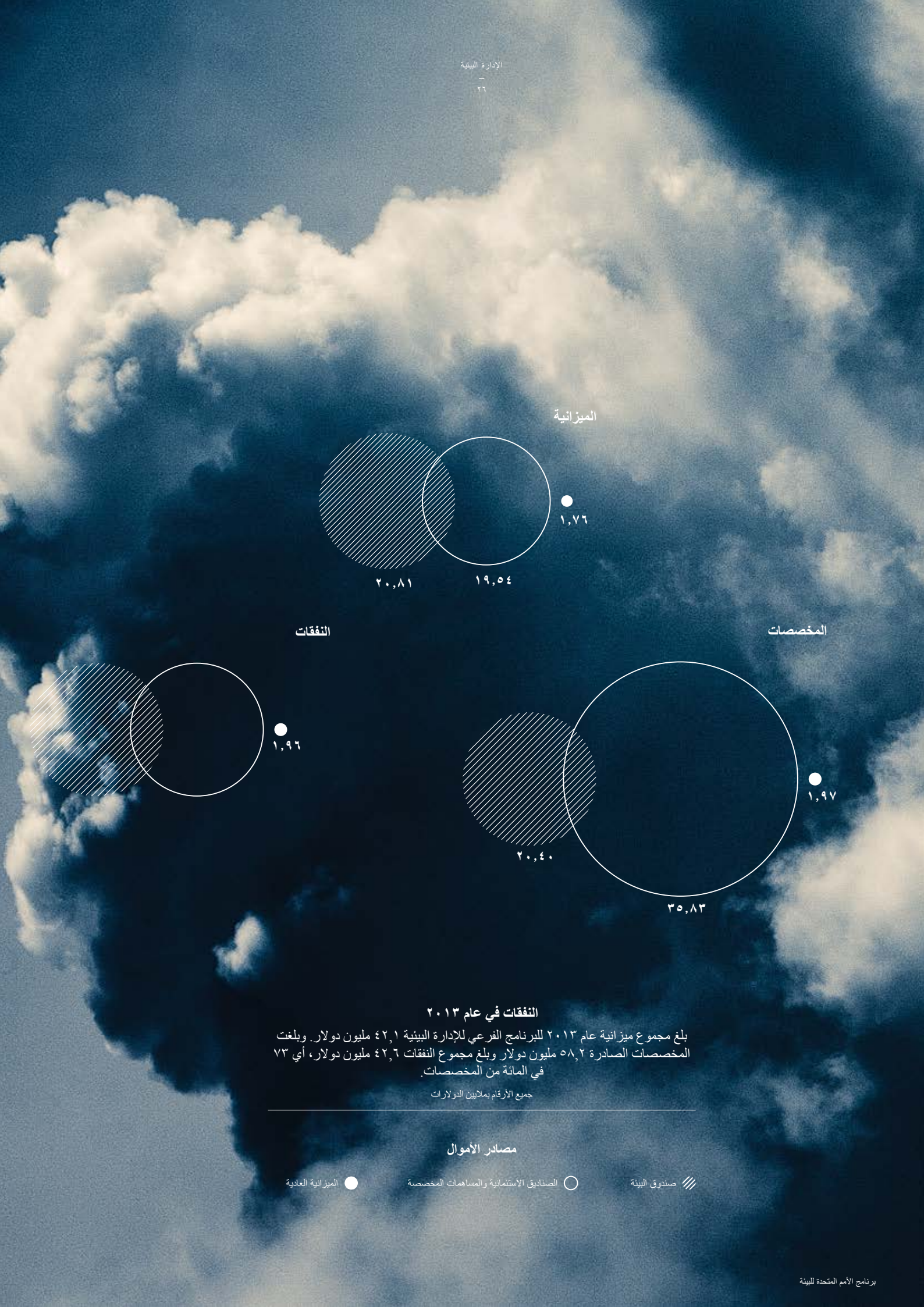

النفقات في عام ٢٠١٣

بلغ مجموع ميزانية عام ٢٠١٣ للبرنامج الفرعي للإدارة البيئية ٤٢,١ مليون دولار. وبلغت المخصصات الصادرة ٥٨,٢ مليون دولار وبلغ مجموع النفقات ٤٢,٦ مليون دولار، أي ٧٣ في المائة من المخصصات.

جميع الأرقام بملايين الدولارات

مصادر الأموال

صندوق البيئة ○ الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة ● الميزانية العادية

الإدارة البيئة

تعزيز الإدارة البيئية في عالم مترابط

النتائج التي تحققت مقارنة بالإنجازات المتوقعة

الإنجاز: ● كامل ◕ جزئي ○ لم يتحقق

الإنجاز المتوقع (أ) وضع السياسات الدولية ◕

(١) زيادة عدد النُهج المنسقة المتبعة بشأن المسائل البيئية التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعالجها بطريقة تكميلية سائر وكالات الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٠	١٣	١٤

(٢) زيادة عدد الشراكات القائمة بين الوكالات والمبادرات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل معالجة القضايا البيئية التكميلية.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٣٠	٣٥	٣٤

(٣) زيادة عدد أنشطة التنسيق المتعلقة بالمسائل البيئية التي يناقشها فريق إدارة البيئة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعكف كيانات الأمم الشريكة على البت فيها.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٨	١١	١٧

(٤) زيادة عدد المبادرات المشتركة التي تتخذها أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو يبين التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج بيئية قابلة للقياس.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٢٥	٢٧	٣٠

الإنجاز المتوقع (ب) تعزيز القانون البيئي ●

(١) زيادة عدد الدول التي تنفذ قوانين من أجل الارتقاء بمستوى الامتثال للأهداف والغايات البيئية المتفق عليها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٦	٢١	٢٢

(٢) زيادة عدد المنظمات الدولية التي تحرز تقدماً واضحاً نحو تحقيق نتائج بيئية قابلة للقياس بعد تطبيق المشورة السياساتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٦	١٧	١٨

الإنجاز المتوقع (ج) إدماج البيئة في التنمية ●

(١) عدد البلدان التي لها أطر للمساعدة الإنمائية وضعتها الأمم المتحدة تندرج فيها الاستدامة البيئية.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٦٦	٧٦	٩١

(٢) عدد سياسات التنمية الوطنية والقطاعية وغيرها من صكوك السياسة العامة الوطنية والقطاعية التي تحتوي على أهداف وغايات وإجراءات لدمج الاستدامة البيئية لصالح الفقراء.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٢٢	٢٥	٨٣

(٣) عدد البلدان التي لديها أطر عمل للمساعدة الإنمائية وضعتها الأمم المتحدة تظهر كيف يمكن دعم أهداف التنمية من خلال التدخلات البيئية.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٠	٣	٢٥

الإنجاز المتوقع (د) العلم السليم من أجل صنع القرار ◕

(١) زيادة عدد التقييمات التي يقودها أو يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي وردت الإشارة لها في الكتابات الأكاديمية والصحف الرئيسية ووسائل الإعلام الأخرى ذات الصلة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٦٢	٦٥	٥,١٢٠

(٢) النسبة المئوية للباحثين المشاركين في التقييمات البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذين ينتمون إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٪٥٥	٪٥٦	٪٤٨

إدارة الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة للكوكب وإدارة التهديدات البيئية في عالم يعيش في ظل عولمة تترابط فيها الدول والاقتصادات والشعوب يتطلب استجابات عالمية وإقليمية ووطنية ومحلية أقوى تشارك فيها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. ومن الأهمية البالغة بمكان وجود إدارة بيئية فعالة على جميع المستويات للمبادرة بالتصدي بالاستجابات وتنسيقها، والدور المنوط ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو أن يكون السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تتولى هذه العملية وتعزيزها. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإجراء تقييمات علمية متخصصة، ويساعد الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها البيئية وتطوير سياساتها وقوانينها ومؤسساتها لوضع الاستدامة البيئية في صميم التنمية.

١ – جبل جليدي في خليج ديسكو، غرينلاند. انخفاض قياسي في المساحة المغطاة بالجليد بالقطب الشمالي، وفقاً للكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٣.

٢ – امرأة تعمل في مصرف بذور في نيبال، حيث يجري تنفيذ المبادرة المعنية بالفقر والبيئة لدمج الاستدامة البيئية لصالح الفقراء في السياسات الحكومية.

١

الإدارة البيئية الدولية أقوى من أي وقت مضى

من الأمور المشجعة أن هناك دلائل واضحة على أن الإدارة البيئية الدولية تحتل الآن أعلى الأولويات على الإطلاق في جدول الأعمال.

وفي أعقاب انعقاد قمة ريو+٢٠، التي اتفق فيها رؤساء الدول والحكومات على تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورفع مستواه، عقدت المنظمة في عام ٢٠١٣ أول مجلس إدارة لها في إطار عضوية عالمية. وفي ذلك الاجتماع التاريخي، وافقت الدول الأعضاء على تأسيس جمعية جديدة للأمم المتحدة للبيئة، من المقرر أن تعقد اجتماعها الأول في عام ٢٠١٤. وقد وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٣ أيضاً اتفاقات تعاون جديدة مع الصين وإيران والعراق وروسيا لدعم انتقالها إلى الاقتصاد الأخضر، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق (لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل المتعلق بالمواد الضارة) والتي كانت ثمرة عملية دعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة طوال أربع سنوات وتمخضت عنها الاتفاقية المذكورة التي تمثل أول اتفاقية بيئية متعددة أطراف جديدة تبرم في خلال ما يقارب العقد من الزمان.

توفير العلم لصناع القرار

بيد أن سياسات وبرامج التنمية المستدامة الفعالة لا تنشأ من فراغ، فعلى مر السنين ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يزود الحكومات بالعلوم المتطورة لمساعدتها في سد الفجوة بين العلوم والسياسات. ولكن على الرغم الجهود الجبارة التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كانت هناك قيود في فرص الحصول على البيانات النوعية والمعرفة السليمة وذلك بفعل عوامل عديدة، من بينها ضعف الاستثمار وعدم وجود آليات لتبادل البيانات بشكل منتظم. وفي محاولة لتغيير هذا الوضع، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP live – بوصفه منصة إلكترونية حيوية ومتطورة لتبادل العلوم والبحوث البيئية في الوقت المناسب. يستخدم UNEP live الخدمات العالمية في آن واحد مع البيانات الإقليمية والوطنية والمحلية لتحديد القضايا البيئية الرئيسية والناشئة ودعم التقييمات المتكاملة وتحليل السياسات.

ويجري تطوير UNEP live على مراحل ومن شأنه أن يدعم عمل *برنامج الأمم المتحدة للبيئة* في مجال التقييم، مثل سلسلة *توقعات البيئة* العالمية والكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة. وقد ركزت الطبعة العاشرة من الكتاب السنوي على التغير السريع في القطب الشمالي وتقليل المخاطر الكيميائية؛ وأبرز، على سبيل المثال، أن جليد بحر منطقة القطب الشمالي انخفض إلى حد قياسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأنه سيكون من الضروري تأمين استجابة دولية منسقة للتعامل مع تداعيات استمرار ظاهرة الذوبان.

تعزيز الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

وما إن تتأكد علمياً الحاجة إلى اتخاذ إجراءات، يتسنى للحكومات العمل بصورة فردية وكذلك بطريقة دولية أكثر تنسيقاً من خلال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تعمل على تأليب الدول حول القضايا ذات الأهمية العالمية. ففي عام ٢٠١٣، استهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيق قدر أكبر من التماسك في الإدارة البيئية الدولية من خلال السعي لتحقيق تنسيق وتكامل أوثق في عمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية. وفي مجال المواد الكيميائية والنفايات، على سبيل المثال، تم إحراز تقدم من خلال عملية قادتها البلدان حددت بموجبها سبلاً لتعزيز الإدارة السليمة الطويلة الأجل للمواد الكيميائية والنفايات من خلال زيادة التآزر بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم (للمزيد من التفاصيل انظر الصفحة ٣٤).

ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على تعزيز قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات، بما في ذلك من خلال مشروع تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لأفريقيا والبحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادي الذي يموله الاتحاد الأوروبي، والذي دخل في أواخر عام ٢٠١٣ مرحلته الأخيرة. كما جرى العمل في تطبيق بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي الذي لم يبدأ نفاذه بعد في انتظار حصوله على عدد

٢

معين من التصديقات عليه. كما دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة مع مركز التعاون البيئي بين الصين والآسيان ومركز الآسيان للتنوع البيولوجي لتطويع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي للصين ولبلدان الآسيان لتتماشى مع أهداف آيتشي المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠ بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. وقدم البرنامج أيضاً المساعدة التقنية لتطوير القانون البيئي ولتنفيذه بفعالية: على سبيل المثال، مساعدة جنوب السودان في تطوير تشريعات بيئية عامة وقوانين قطاعية.

وفضلاً عن الدعم الجاري الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يستضيفها، يقوم البرنامج بإدارة InforMEA، وهو بوابة معلومات تساعد الأطراف على تعزيز التنفيذ. ويضم التعاون حالياً ٤٣ صكاً قانونياً دولياً تتبع لـ ١٧ أمانة لاتفاقات بيئية متعددة أطراف.

الأمم المتحدة تتكاتف من أجل دمج البيئة في تخطيط التنمية

هناك أشكال كثيرة أخرى يأتي بها الدعم المقدم إلى البلدان لاستنباط إدارة بيئية أقوى، من بينها نهج منسق للأمم المتحدة لإدماج البيئة في عمليات التنمية الوطنية. وإحدى الأدوات للقيام بذلك هو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والذي يسمح لوكالات الأمم المتحدة بالعمل معاً على المستوى القطري لدعم أولويات التنمية الوطنية. ففي عام ٢٠١٣، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتطوير ١١ إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وقدم تقييمات وبيانات ومعلومات بيئية ذات صلة إلى خمسة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وقام بتوفير بناء قدرات لأفرقة قطرية وشركاء وطنيين في سبعة بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال: في ميانمار، أسفرت شراكة البرنامج الطويلة الأمد مع موئل الامم المتحدة عن برنامج مشترك لمدة أربع سنوات في مجال التكيف مع تغير المناخ نفذ بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

واستمرت بعد ذلك المبادرة المعنية بالفقر والبيئة، وهي برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دعم دمج أهداف الاستدامة البيئية لصالح الفقراء في السياسات. وفي العام المنصرم، أطلقت المبادرة المعنية بالفقر والبيئة مرحلة جديدة (٢٠١٣-٢٠١٧) اتسمت بزيادة عمق المشاركة وتحسن مستوى فعاليتها في البلدان العشرين المنخرطة حالياً في المبادرة، الى جانب عمليات جديدة تتصل بالفقر والبيئة في كل من غواتيمالا واندونيسيا ومنغوليا وميانمار وباراغواي وبيرو. وتم تخضير أكثر من ٨٠ خطة وسياسة إنمائية من قبل بلدان تعمل في المبادرة المعنية بالفقر والبيئة وأدى تنسيق السياسات إلى زيادة الميزانيات المخصصة لأهداف الفقر والبيئة في ١١ بلداً. فعلى سبيل المثال، رفعت ملاوي ميزانية وزارة البيئة وإدارة تغير المناخ بمقدار الثلث.

وهناك مشروع رئيسي ثالث مشترك للأمم المتحدة، هو مبادرة البيئة والأمن، التي كان العام المنصرم عامها العاشر في العمل لتحويل المخاطر البيئية المشتركة في عموم المنطقة الأوروبية إلى تعاون وإدارة مشتركة للموارد. وقد تم تنفيذ أكثر من ١٥٠ مشروعاً في مجال البيئة والأمن في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا وجنوب القوقاز، واستفاد منها ما يقرب من ١٧٠ مليون شخص.

ومع ذلك فالجهود التي تبذلها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لا تعكس الصورة الكاملة. فالمجتمع المدني، والأعمال التجارية وغيرها من القطاعات يمكن أن تساهم بل تساهم فعلاً في الإدارة البيئية، ويسعى فرع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإشراك هذه المجموعات الهامة والاستفادة من خبراتها ومعارفها: وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كان هناك نحو ٢٨٨ منظمة معتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال هذا الفرع. وقد سعى فرع المجموعات الرئيسية في عام ٢٠١٣ إلى تعزيز إشراك المجتمع المدني إلى أبعد من ذلك، ويعكف على تصميم عملية جديدة لضمان أن تعكس سياسة إشراك أصحاب المصلحة آراء واحتياجات وتطلعات كل من الحكومات والمجتمع المدني. وقد بدأت لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مناقشة مشروع السياسة في نهاية عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تقره جمعية الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيه عام ٢٠١٤.

"نجح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء منتدى رفيع المستوى لمناقشة المشاكل البيئية؛ وشجع الحكومات على اتخاذ إجراءات من خلال التوقيع على اتفاقات بيئية متعددة أطراف في جميع القضايا الرئيسية. والآن يجب تحويل التركيز نحو تطبيق هذه الاتفاقات، وهنا لمؤسسات التدقيق العليا دور تلعبه من خلال الاستعراضات المهنية التي تجريها لتنفيذ الميزانيات الحكومية ولنتائج سياساتها"

الكار كاريس، المراجع العام لإستونيا.

وقد ظهرت فوائد مثل هذه المشاركة بشكل واضح عندما أعلن المستثمرون وشركات الأعمال الخضراء والحكومات وغيرها من الأطراف الأخرى تبرعاتها بمبالغ زادت عن ٤٥٠ مليون دولار إبان المعرض العالمي لعام ٢٠١٣ للتنمية والتعاون بين بلدان الجنوب، الذي عقد في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. والتعاون بين بلدان الجنوب هو تبادل الموارد والتكنولوجيا والمعارف بين البلدان النامية، حيث كان هذا التعاون قوياً في هذا المعرض: فقد تم ابرام اتفاقات بشأن مشاريع تراوحت بين مشاريع بناء مصانع الأسمدة العضوية والطاقة النظيفة في كينيا إلى محطات توليد الطاقة الشمسية في أوغندا إلى شركات الأعمال الخضراء للنساء في مصر.

ربط القانون بالبيئة

لعلنا لا نجد وسيلة على الإطلاق لإظهار تعقيد طبيعة الإدارة البيئية أفضل من مكافحة الجريمة البيئية، والتي تجمع مقتضيات الحاجة إلى الإدارة الرشيدة، والتشريعات المناسبة، واحترام سيادة القانون، والمؤسسات القوية مثل الجمارك والإنفاذ، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتقيد بها.

وكان العمل جاريا لسنوات عديدة - بما في ذلك من خلال مبادرة الجمارك الخضراء، التي تحتفل في عام ٢٠١٤ بمرور عقد وهي عاكفة على تدريب موظفي الجمارك في الكشف عن الإتجار غير المشروع في السلع التي تخضع للتنظيم بموجب الاتفاقيات - غير أن سيادة القانون في مجال البيئة بدأ يحظى بالمزيد والمزيد من القبول والدعم على جميع

٣

٤

في دائرة الضوء

شخصيات رفيعة المستوى تنضم لحملة مكافحة الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية

اثنان من النجوم العالميين انضما في العام المنصرم إلى حملة دولية منسقة من أجل مكافحة الإتجار غير المشروع في العاج الذي ظل يتسبب سنوياً في قتل الآلاف من الأفيال الأفريقية، ومن أجل تعزيز الجهود الرامية لتقليل الطلب على العاج.

في تشرين الأول/أكتوبر أعلن عن أن ياية توريه، لاعب كرة القدم الموهوب لمانشستر سيتي ولفريقه الوطني كوت ديفوار، عين سفير برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنوايا الحسنة. وتعهد على الفور بأن يقوم بدوره في مكافحة التصاعد الذي حدث مؤخراً في الصيد غير المشروع.

قال توريه "تمت تسمية الفريق الوطني لكوت ديفوار 'الأفيال' على هذه المخلوقات الرائعة المليئة بالقوة والعظمة ومع ذلك في بلدي وحده ربما لم يبق منها سوي عدد قليل في حدود ٨٠٠ فيل فقط." وأضاف "أن الصيد غير المشروع يهدد وجود الفيل الأفريقي وإذا لم نتدارك الأمر الآن سنكون أمام مستقبل يتم فيه محو هذا النوع الأيقوني من الوجود تماما".

يورد تقرير *بعنوان أفيال في الغبار - أزمة الفيل الأفريقي*، صدر في بانكوك في آذار/مارس، إبان اجتماع اتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، أن ازدياد الصيد الجائر وفقدان الموائل يؤديان إلى هلاك أعداد الأفيال الأفريقية، وبخاصة في بلدان وسط أفريقيا. ويورد تقرير *أفيال في الغبار* الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية)، وشبكة رصد الإتجار بالحيوانات البرية أن الإتجار غير المشروع في العاج قد تضاعف ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٨.

وتعد الشبكات الإجرامية هي المسؤولة عن الإتجار غير المشروع في العاج بين أفريقيا وآسيا. وقد تضاعفت كميات العاج الكبيرة النطاق المصادرة الموجهة لآسيا بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٩ ووصلت إلى أعلى مستوياتها في عام ٢٠١١. وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ١٧٠٠٠ فيل قتل بصورة غير شرعية في المواقع الخاضعة للمراقبة في عام ٢٠١١ وحده. و قد تكون الأرقام الإجمالية أعلى بكثير. ويفوق معدل القتل الآن بكثير معدلات النمو الطبيعي لأعداد الأفيال، الأمر الذي يجعل هذه الأفيال عرضة لخطر الانقراض، وخاصة في وسط وغرب أفريقيا.

ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير للتصدي للأزمة، بما في ذلك تحسين إنفاذ القانون، وتعزيز الأطر التشريعية الوطنية، وتدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين. وتتم في إطار خطة العمل المعنية بالفيل الأفريقي، من خلال صندوق الفيل الأفريقي الذي يقوم بتنسيقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إدارة ١١ مشروعاً تغطي ٣٧ دولة من دول المراتع، بما في ذلك أنشطة من قبيل بناء الأسوار في المحميات الطبيعية للتخفيف من الصراع بين البشر والأفيال، وتدريب حراس الصيد لمكافحة عنف القائمين بالصيد غير المشروع.

بيد أن الحد من الطلب في حد ذاته يوفر وسيلة أخرى للعمل. فمعرض "برية وثمينة"، الذي كان مفتوحاً في شنغهاي، في الصين، وفي نيروبي، كينيا، يرسل رسالة مفادها أن شراء العاج ومنتجات الحيوانات البرية الأخرى بصورة غير مشروعة، يشجع قتل أنواع كثيرة مهددة بالانقراض. وشهد العام الماضي انضمام لى بينغ بينغ، واحدة من المشاهير الأكثر شعبية في الصين ولها ٢٠ مليون من الأتباع في شبكات التواصل الاجتماعية الصينية، إلى هذه القضية بكل ما لديها من تأثير.

قالت "إن مستهلكين كثيرين في آسيا لا يدركون حقيقة أنهم بشرائهم هذا العاج يساهمون بدور في الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية وفي تداعياتها الخطيرة. "وأضافت" أننا كمواطنين عالميين، يتعين علينا أن نكون مسؤولين بأن نعرف أكثر عن الآثار التي يحتمل أن تترتب على أساليب الحياة التي نختارها".

”تبرز سرقة الموارد الطبيعية ... بسرعة باعتبارها تحدياً جديداً في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر الشامل. وتتصدر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى جانب هيئات الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الاستجابة لهذا التحدي ويلتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم عملها وتطوير سيادة القانون في مجال البيئة والاستدامة“.

أكيم شتاينر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥

المستويات. وفي ريو +٢٠، اعتمد أكثر من ٢٥٠ رؤساء القضاء، والمدعين العامين والمراجعين العامين. مجموعة من المبادئ التوجيهية للنهوض بالعدل والإدارة والقانون من أجل الاستدامة البيئية. ومنذ ذلك الحين بدأت الجهود المبذولة لمعالجة الجريمة البيئية تسير على قدم وساق سواء كانت تلك الجريمة تتعلق بتهريب المواد المستنفدة للأوزون، أو الإتجار غير المشروع في النفايات الخطرة، أو الإتجار في الأنواع المعرضة للانقراض.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على سبيل المثال، اتحدت ثلاث شبكات دولية وإقليمية لأول مرة من أجل مكافحة الشحنات غير المشروعة من المواد الكيميائية والنفايات في آسيا شملت الشبكة الإقليمية للإنفاذ بشأن المواد الكيميائية والنفايات، والشبكة البيئية لتحقيق الامتثال الأفضل للوائح بشأن الإتجار غير المشروع، والشبكة الآسيوية لمنع ومكافحة النقل غير المشروع للنفايات الخطرة عبر الحدود. وتعتبر آسيا إحدى الوجهات الرئيسية لكب النفايات الخطرة وهي كذلك أكبر منتج ومستهلك في العالم للمواد المستنفذة للأوزون. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحسين قدرات أكثر من ٥٠٠ من مسؤولي الخط الأول في الإنفاذ وتعزيز التعاون من أجل فعالية انفاذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات على المستويين الإقليمي والوطني. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لعملية ديميتر الثالثة في إطار المنظمة العلمية للجمارك والتي تستهدف الشحنات البحرية غير المشروعة من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى من أوروبا والمناطق الأخرى إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتم حجز ما يزيد على ٧٠٠٠ طن متري من النفايات غير المشروعة شملت نفايات خطرة وقطع غيار سيارات وإطارات سيارات مستعملة، ومنسوجات ونفايات إلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية يداً واحدة في المساعدة على إنفاذ القانون لمشروع الغابات لمكافحة قطع الأشجار غير القانوني الذي تقوم به الجريمة المنظمة. وازداد التعاون عمقاً في مجالات أخرى، مثل القلق الذي أبدي إزاء زيادة الصيد الجائر للفيل، خلال الاجتماع الأول الرفيع المستوى بشأن الامتثال والإنفاذ الذي عقد للهيئتين في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي.

وتقدر قيمة الجرائم في الأحياء البرية وحدها بمبلغ يتراوح ما بين ١٥ و٢٠ مليون دولار سنوياً ومعروف أنها رابع أكبر إتجار عالمي غير مشروع بعد العقاقير غير المشروعة، والإتجار في البشر، والإتجار في السلاح.

المصدر: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

نحو إدارة أقوى

وفي غضون السنوات القليلة القادمة، يتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استمرار بل وتسارع اتجاه التحسن السائد حالياً في الإدارة البيئية، وخاصة في مجالات المواد الكيميائية والنفايات والجريمة البيئية. وبتسريع التصديق على اتفاقية ميناماتا، سوف يتسنى للمجتمع الدولي أن يتكاتف ويضع نهاية للتهديدات الصحية التي يشكلها الزئبق، وقد وافقت أول جمعية للأمم المتحدة للبيئة على وضع الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية والأخشاب في مقدمة جدول أعمالها - وهذه إشارة واضحة على أن الحكومات بدأت تنظر إلى ما بعد حدودها الوطنية وتفكر بطريقة عالمية في القضايا الرئيسية.
وستتطلب زيادة تقوية الإدارة دعم وخبرات من الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص ومن الأفراد الملتزمين. ويعمل برنامج الأمم المتحدة، وهو يدخل مرحلة ينتظر أن تتسع فيها موارده وتأثيره، من أجل مضاعفة جهوده لتأليب هذه الجهات الفاعلة المتنوعة وتحقيق صون البيئة الهدف الذي يعمل العالم يداً واحدة لبلوغه.

لا تعدو هذه عن أن تكون بعض النقاط البارزة في البرنامج الفرعي من بين عدد أكبر بكثير من المبادرات الجارية. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى تقرير *أداء البرنامج* ٢٠١٢-٢٠١٣ والقائمة الشاملة للمشاريع المدرجة في إطار البرنامج الفرعي للإدارة البيئية، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للتقرير السنوي لعام ٢٠١٣ على العنوان: www.unep.org/annualreport/2013

٣ و٤ – لي بينغبينغ وبايا توريه سفيرا النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سافرا إلى كينيا لتسليط الضوء على ازدياد الصيد الجائر للأفيال.

٥ – الجريمة البيئية العابرة للحدود مبعث قلق متزايد، وقد دربت مبادرة الجمارك الخضراء المسؤولين في كيفية التصدي لمواد غير مشروعة كثيرة مثيرة للقلق.

شراكات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة

فريق إدارة البيئة

فريق الإدارة البيئية الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ هو هيئة التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة. ويرأس الفريق المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتدعمه أمانة يوفرها برنامج البيئة، ويضم الفريق ٤٧ عضواً من الوكالات المتخصصة والبرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتشمل القضايا التي عمل عليها الفريق في عام ٢٠١٣ التنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر، والإدارة البيئية للأمم المتحدة. وقد وافق الفريق على اعتماد إدارة المواد الكيميائية باعتبارها قضية جديدة للتعاون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

مرفق الأمم المتحدة للاستدامة

تم إنشاء مرفق الأمم المتحدة للاستدامة في عام ٢٠٠٨ لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي، التي تطالب كيانات الأمم المتحدة بقياس وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والنظر في خيارات مشتركة للتعويض عن تلك الانبعاثات. وفي عام ٢٠١٣، حصل مرفق الأمم المتحدة للاستدامة على موافقة على خطة استراتيجية لإدارة الاستدامة البيئية في الأمم المتحدة من خلال توفير نموذج أعمال للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة.

ونتيجة لذلك، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، اتفق مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهو أعلى هيئة تنسيق في منظومة الأمم المتحدة، على ضرورة أن تقوم جميع كيانات الأمم المتحدة بوضع خطة لإدارة الاستدامة البيئية وتنفيذها. ومنذ عام ٢٠٠٧، اتخذت جميع كيانات الأمم المتحدة تقريباً إجراءات لتخفيف بصمتها البيئية، وهناك أكثر من ١٠ منظمات للأمم المتحدة لها استراتيجية مطبقة للحد من الانبعاثات، وهناك ست منظمات محايد مناخيا إما جزئيا أو كليا، وخمس منظمات اتخذت خطوات نحو تنفيذ خطة لإدارة الاستدامة البيئية.

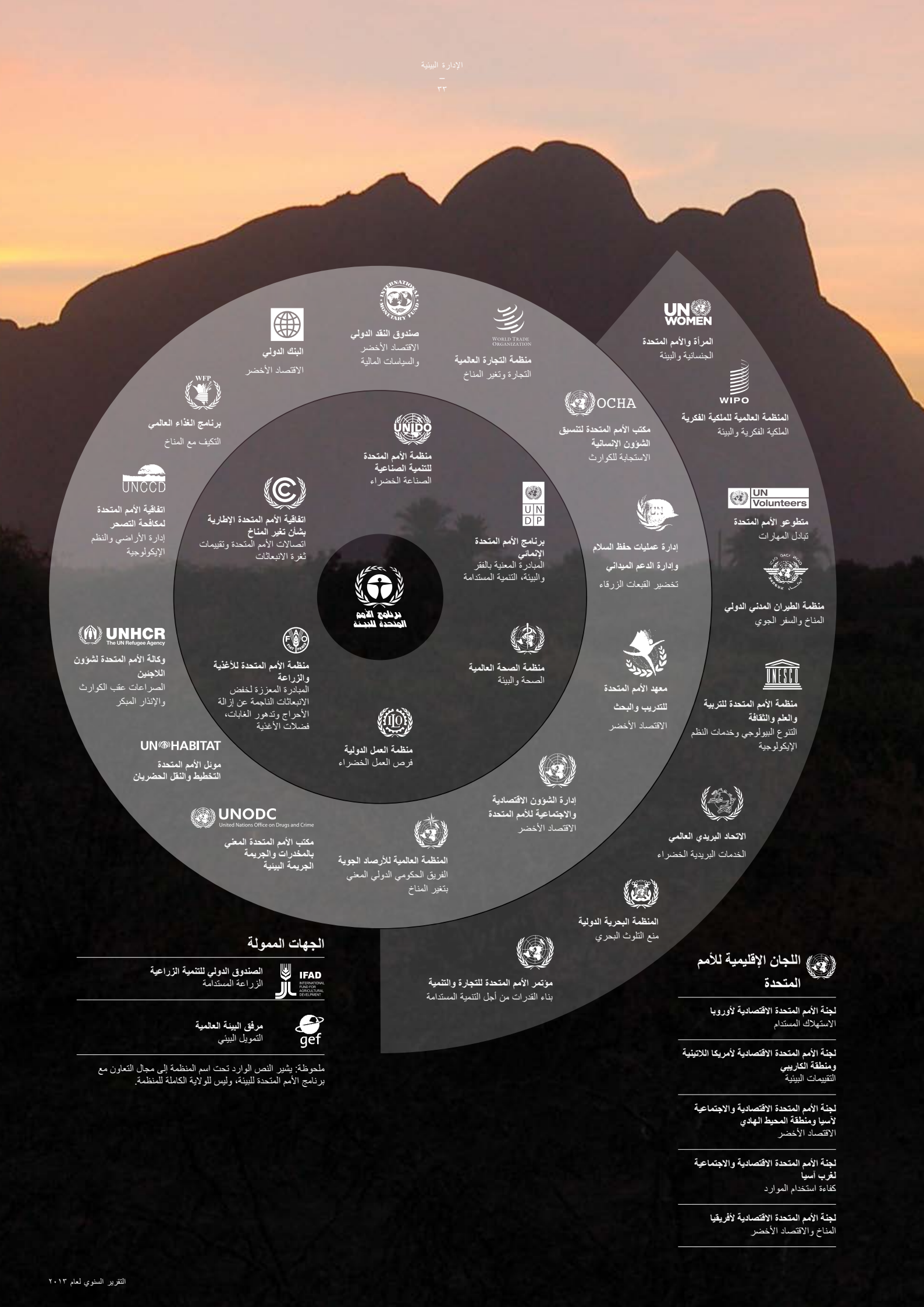

اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
الاستهلاك المستدام

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
التقييمات البيئية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادي
الاقتصاد الأخضر

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
كفاءة استخدام الموارد

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
المناخ والاقتصاد الأخضر

الجهات الممولة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الزراعة المستدامة

مرفق البيئة العالمية
التمويل البيئي

ملحوظة: يشير النص الوارد تحت اسم المنظمة إلى مجال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وليس للولاية الكاملة للمنظمة.

الاتفاقيات العالمية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٣

اتفاقية الأنواع المهاجرة وصكوكها

عملت اتفاقية الأنواع المهاجرة خلال عام ٢٠١٣ في سلسلة من المبادرات من أجل حفظ الأنواع المهاجرة الأرضية والمائية ومن الطيور. ففي الهند على سبيل المثال، ساعدت اتفاقية الأنواع المهاجرة الحكومة الهندية في وقف الصيد المكثف لصقر أمور وذلك بوضع بطاقات على هذه الطيور للتمكين من متابعة هجرتها إلى الجنوب الأفريقي وزيادة توعية المجتمعات المحلية بالأهمية الدولية لموقع توقف هذه الطيور في ناغالاند. ومن المشاريع الرئيسية الأخرى دراسة تبين كيفية جعل السكك الحديدية والأسوار أكثر نفاذاً لظباء سايغا المهددة بدرجة خطيرة بالإنقراض في آسيا الوسطى. فقد تناقصت أعداد هذا النوع تناقصاً مريعاً من مليون إلى أقل من ٥٠ ٠٠٠ في التسعينيات، وتواجه عملية استرجاعها عراقيل تتمثل في مشاريع البنيات التحتية التي تقفل مسارات الهجرة.

وتعكف الاتفاقية على وضع خطة لنوع وحيد لحفظ الكرين الاستوائي الرمادي ذي التاج في إطار الاتفاق الأفريقي الأوروبي الآسيوي بشأن طيور الماء. وتواجه الطيور التي تتواجد في ١٥ بلداً من بلدان افريقياً الشرقية والجنوبية، تناقصاً مريعاً في أعدادها خلال العقود الماضية وتدرج الآن على القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية باعتبارها معرضة للانقراض.

اتفاقية الإتجار الدولي في الأنواع المعرضة للانقراض

في خطوة حاسمة في السنوات الأربعين من تاريخ اتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض اتفق الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف على طرق جديدة لتأمين تجارة قانونية، ومستدامة وقابلة للتتبع لأنواع الحيوانات والنباتات الثمينة. فقد أخضع المؤتمر مئات الأنواع الجديدة من الأخشاب لضوابط الاتفاقية إلى جانب عدد من السلاحف البرية والبحرية فضلاً عن مجموعة واسعة من أنواع النباتات والحيوانات الأخرى. وكان من الأهمية بمكان أيضاً إخضاع خمسة أنواع من سمك القرش وجميع أنواع المانتا أيضاً للنظام العالمي لتنظيم التجارة في إطار اتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. وعلى المستوى العملي فقد تم تمديد نطاق الرؤية الاستراتيجية للاتفاقية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٠. كما تم تعديلها أيضا لتشمل الإشارة إلى المساهمة التي ستقدمها الاتفاقية لتنفيذ النتائج ذات الصلة من ريو ٢٠ + وتحقيق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٠، بما في ذلك أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي (التي اعتمدها الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي). وأخيراً فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٣ آذار/مارس، وهو يوم اعتماد اتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، يوماً عالمياً للأحياء البرية للاحتفال بالحيوانات والنباتات البرية في العالم وزيادة التوعية بها.

بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

ينفرد بروتوكول مونتريال الذي اعتمد في عام ١٩٨٧، بأنه أنجح معاهدة في تاريخ الأمم المتحدة لكونه حظي بتصديق عالمي عليه، ولكونه حقق الأهداف التي كان يرمي إليها. وقد أدى تنفيذ بروتوكول مونتريال إلى تخفيض استهلاك وإنتاج العالم من المواد الستنفدة للأوزون بنسبة تزيد على ٩٨ في المائة. وسيتم التخلص التدريجي النهائي من المواد المستنفدة للأوزون المتبقية، وهي بشكل رئيسي مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، في غضون العقدين القادمين لتحل محلهما بدائل صديقة للأوزون وللمناخ الاثنين معاً. وبما أن المواد المستنفدة للاوزون هي غازات احتباس حراري أيضاً، يقدر أن بروتوكول مونتريال أدى ألى تخفيض في الانبعاثات يعادل أكثر من ١٣٥ بليون طن من ثاني أكسيد الكربون. وفي هذا السياق، تنظر الأطراف في إدارة مركبات الكربون الهيدرو فلورية الضارة بالمناخ التي تستعمل كبدائل لبعض مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وما تزال نتائج الرصد العالمية تظهر انخفاضات في مستويات المواد المستنفدة للأوزون في عام ٢٠١٣.

وبتنفيذ أحكام بروتوكول مونتريال، من المتوقع أن تعود طبقة الأوزون، بحلول منتصف القرن الحالي تقريباً، إلى المستويات التي كانت عليها قبل ثمانينيات القرن الماضي. ومن شأن هذا أن يجنب حدوث الملايين من حالات سرطان الجلد وإعتام عدسة العين، فضلاً عن تحقيق وفورات تصل إلى تريليونات الدولارات في الرعاية الصحية.

اتفاقية التنوع البيولوجي

تواصلت في عام ٢٠١٣ الخطوات في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وغايات آيتشي للخطة في إطار عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وتم إحراز تقدم نحو بدء نفاذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي. وأودع ١٥ بلداً آخر صكوك تصديقها في عام ٢٠١٣.

يبدأ نفاذ البروتوكول بعد ٩٠ يوماً من إيداع صك التصديق الخمسين. وقد شهد عام ٢٠١٣ أيضاً الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية. وحصل بروتوكول ناغويا- كوالالمبور التكميلي بشأن المسؤولية والجبر التعويضي على ٢٠ تصديقاً وهو منتصف الطريق لبدء النفاذ. وتم تقديم مزيد من الدعم للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠ مع ظهور منتدى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. وتوفر هذه المبادرة المشتركة من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فضاء إنترنت لتبادل الخبرات في مجال إنشاء وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وقد انطلقت مبادرة أبطال التنوع البيولوجي في ٢٠١٢، ولحقت سراعاً بسبع مبادرات إضافية، بما في ذلك تعهد الملديف بالعمل من أجل تحقيق وضع محمية للمحيط الحيوي.

اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم

وفي عملية تعد معلماً في التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، عقدت اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم أول اجتماعات عادية مشتركة على الإطلاق للأطراف في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣ لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين الاتفاقيات.

فقد عملت مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الثلاثة لتعزيز التنفيذ وتقوية إدارة المواد الضارة في كامل دورة حياتها. واتخذت ما يزيد على ٥٠ قراراً جوهرياً لتعزيز حماية الصحة والبيئة التي توفرها هذه الاتفاقيات. واتفقت الأطراف في اتفاقية استكهولم على إدراج الدوديكان الحلقي السداسي البروم في المرفق ألف للاتفاقية، ليصبح بذلك الملوث العضوي الثابت الثالث والعشرين على قائمة الملوثات العضوية الثابتة. واعتمدت الأطراف في اتفاقية بازل إطاراً للإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، واتفقت على أن تضع مبادئ توجيهية تقنية بشأن نقل النفايات الإلكترونية عبر الحدود، باعتبار النفايات الإلكترونية أسرع النفايات الخطرة نمواً على مستوى العالم. واتفقت الأطراف في اتفاقية روتردام على إضافة المبيد المسمى مثيل الأزينفوس والمواد الكيميائية الصناعية المتمثلة في الإيثر الثنائي الفينيل الخماسي البروم والإيثر الثنائي الفينيل الثماني البروم وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني إلى المرفق الثالث من الاتفاقية.

ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إدارة ٦ اتفاقيات من اتفاقيات البحار الإقليمية البالغة ١٨، وترد تغطيتها في مواضع أخرى من هذا التقرير

النفقات في عام ٢٠١٣

بلغ مجموع ميزانية عام ٢٠١٣ للبرنامج الفرعي للمواد الضارة والنفايات الخطرة ٣٠ مليون دولار. وبلغ مجموع المخصصات التي انفقت ٢٧,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع النفقات ٢١,٣ مليون دولار، أي ٧٧ في المائة من المخصصات.

جميع الأرقام بملايين الدولارات

مصادر الأموال

صندوق البيئة ◯ الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة ● الميزانية العادية

المواد الضارة والنفايات الخطرة

كفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة

النتائج التي تحققت مقارنة بالإنجازات المتوقعة

الإنجاز: ● كامل ◕ جزئي ○ لم يتحقق

الإنجاز المتوقع (ألف) الإدارة السليمة على المستوى الوطني ◕

(١) زيادة عدد البلدان والجهات صاحبة المصلحة التي تنفذ سياسات في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٦٢	١٧٢	١٧١

(٢) زيادة عدد البلدان التي لديها حوافز، بما فيها الحوافز التجارية وسياسات وممارسات في مجال الأعمال التجارية تشجع على اتباع نُهُج وإنتاج منتجات ملائمة للبيئة وترمي إلى التقليل من انبعاثات المواد الكيميائية الضارة والنفايات الخطرة والتعرض لها، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٤٩	٥٦	٤٩

(٣) زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية لتقييم المخاطر على صحة الإنسان والبيئة من جراء المواد الكيميائية والنفايات الخطرة والتحكم فيها والحد منها.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٦٥	٧٦	٧٦

الإنجاز المتوقع (باء) السياسات والمشورة التقنية الدولية ●

(١) زيادة عدد الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة التي تحقق تخفيضات في المواد الضارة والنفايات الخطرة نتيجة لتطبيق ما وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من مبادئ توجيهية وأدوات بشأن تقييم المواد الكيميائية الخطرة وإدارتها والاستعاضة عنها وبشأن إدارة النفايات، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خط الأساس	الهدف	العدد الفعلي
٤٠	٧٢	٧٢

(٢) زيادة عدد المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية التي تطبق توجيهات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الضارة والنفايات الخطرة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس	الهدف	العدد الفعلي
٠	٨	١٠

(٣) زيادة عدد العمليات الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية في مجال رسم السياسات التي تدرس الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواد الضارة والنفايات الخطرة وتعالج هذه الآثار وترصدها، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٩٨	١٠٨	٢٤٠

الإنجاز المتوقع (جيم) نظم للسياسات والرقابة فيما يتعلق بالمواد الضارة التي تثير شواغل عالمية ◕

(١) التوصل إلى اتفاق على الصعيد الدولي بشأن سبل معالجة مسألة التلوث الناجم عن الزئبق، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
N/A	١	١

(٢) زيادة عدد البلدان التي لديها نظم وسياسات للرقابة يجري تنفيذها لتلبية التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالمواد الضارة والنفايات الخطرة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٤٩٨	٥٦٠	٥٢٩

(٣) زيادة عدد البلدان التي تحدث تخفيضات في المواد الضارة والنفايات الخطرة نتيجة لتطبيق أنظمة وسياسات الرقابة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٢٠	٣٠	٧٦

يعتمد المجتمع البشري بشكل متزايد على المواد الكيميائية في المنتجات لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش. غير أن هذه المكاسب لا ينبغي أن تأتي على حساب صحة الإنسان والبيئة. فاستخدام المواد الكيميائية وإنتاجها والتخلص منها إذا تمت بطريقة غير مستدامة يمكن أيضاً أن تعيق التنمية من خلال التأثير على إمدادات المياه، والأمن الغذائي والإنتاجية. ولذا فإن تقليل مخاطر المواد الكيميائية وتحسين إدارتها هي بلا شك عنصر أساسي في التحول إلى أي اقتصاد أخضر شامل.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير التقييمات العلمية، وتوحيد قوى المجتمع الدولي لمواجهة التحديات العالمية، ومساعدة الحكومات على وضع السياسات المناسبة لرصد ومكافحة المواد الضارة والنفايات الخطرة.

انخفاض الزئبق

حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٣ تقدماً في مجالات المواد الضارة والنفايات الخطرة كافة، وبخاصة من خلال دوره الرئيسي في إبرام أول اتفاقية عالمية جديدة بشأن البيئة والصحة منذ فترة تقارب العقد من الزمان - ولم يقتصر ذلك على تهيئة المناخ لتضافر الجهود بشأن تحد رئيسي، بل تعداه لخلق زخم جديد للتعاون الحكومي الدولي في ميدان البيئة.

بعد أربع سنوات من المفاوضات التي انطلقت من الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٩، وقعت ٩٢ دولة والاتحاد الأوروبي على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق التي تهدف للحد من انبعاثات هذا المعدن السام والتخلص التدريجي من المنتجات التي تحتوي عليه. والزئبق مادة قوية سامة للجهاز العصبي وتسبب عند انبعاثها تلوثاً عالمياً للنظم الإيكولوجية، والحيوانات والسلسلة الغذائية البشرية. وقد اعتمدت المعاهدة في كوماموتو، اليابان يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وسميت باسم المكان الذي تسمم فيه آلاف من الناس في منتصف القرن العشرين، بسبب مياه الصرف الصناعي الملوث بالزئبق، مما أدى إلى ظهور أعراض شلل أصبحت تعرف باسم مرض ميناماتا. ويشمل أهم ما جاء في هذه الاتفاقية حظر إقامة المناجم الجديدة لتعدين الزئبق، والتخلص التدريجي التام من المناجم القائمة، ووضع تدابير رقابة على انبعاثات الزئبق في الهواء، ووضع ضوابط دولية لتعدين الذهب الحرفي الأهلي والتعدين الضيق النطاق. وكانت الولايات المتحدة أول دولة قامت بالتصديق على المعاهدة، كخطوة أولى نحو الحصول على ٥٠ تصديق اللازمة لبدء نفاذ المعاهدة.

عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط من أجل نقل علم تسمم الزئبق إلى سياسات تنفيذية وذلك على مدى عقد - بدءً بدوره في الشراكة العالمية للزئبق، التي كانت تمثل العمل على أرض الواقع، إلى تنظيم مفاوضات ميناماتا إلى تقارير من قبيل التقييم العالمي للزئبق - وبناء على ذلك يستضيف البرنامج أمانة الاتفاقية الجديدة.

وسيكون من أهم ما سيقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٤ وما بعده هو توفير ما هو ضروري في مجالات العلم، والسياسات والتنفيذ من أجل ترجمة الاتفاقية إلى عمل ملموس. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآن في التصدي للتحدي المتمثل في الحد من الزئبق بالطرق الكثيرة المحددة في الاتفاقية: من قبيل العمل على التقليل التدريجي من استعمال ملاغم الأسنان في شرق أفريقيا، ومساعدة بنما والمكسيك على وضع خطط عملها الوطنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، والتخزين المؤقت للزئبق الفائض، ومساعدة عمال تعدين الذهب الضيق النطاق في أندونيسيا لتقليل استعمال الزئبق.

التقييم العالمي للزئبق لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يؤدي حرق الفحم وإزالة الغابات إلى إطلاق نحو ٧٣٥ طناً من الزئبق في الهواء والماء سنوياً.

ويؤدي أنتاج المعادن (بما في ذلك التعدين، وعمليات الصهر والإنتاج) إلى إطلاق نحو ٣٤٨ طناً من الزئبق في الهواء سنوياً.

يتسبب تعدين الذهب الضيق النطاق في أكثر من ٣٥ في المائة من نسبة الزئبق المنبعث في الهواء ويهدد صحة ما بين ١٠ إلى ١٥ مليون من عمال المناجم في أكثر من ٧٠ بلداً.

تضاعفت إطلاقات الزئبق بفعل البشر في الهواء والماء في على ارتفاع ١٠٠ متر في محيطات العالم خلال السنوات المائة الأخيرة.

"اتفاقية ميناماتا ستوفر حماية للناس وتحسين المستويات المعيشية للملايين من البشر في أرجاء العالم، ولاسيما الفئات الأكثر ضعفاً"

بان كي مون،
الأمين العام للأمم المتحدة

١

تولي زمام القيادة في مجال الرصاص

اتضح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر تاريخه أن التعاون الدولي، من خلال الشراكات والاتفاقيات العالمية، مثل اتفاقية ميناماتا، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج سريعة وباهرة. فعلي سبيل المثال قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال الشراكة من أجل الوقود النظيف والمركبات النظيفة دعماً كاد يقضي تماماً على الوقود المزود بالرصاص في العالم. فعندما انطلقت الشراكة من أجل الوقود النظيف والمركبات النظيفة في عام ٢٠٠٢، كان هناك نحو نصف بلدان العالم ما يزال يستعمل البنزين المزود بالرصاص. وحتى تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٣، كان هذا قد انخفض إلى ستة بلدان فقط.

دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام ٢٠١٣، في اتفاق مع شريك إقليمي لوضع خريطة طريق للوقود النظيف لغرب آسيا وشمال أفريقيا، شمل إزالة الرصاص من البنزين في كل من الجزائر واليمن والعراق. وقد أوقفت الجزائر إنتاج البنزين المزود بالرصاص في اثنتين من مصافيها في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن توقف الانتاج في المصفاة الثالثة في عام ٢٠١٥. بيد أن الرصاص يظل مثار قلق.

التخلص التدريجي التام على نطاق العالم

عندما انطلقت الشراكة من أجل وقود نظيف ومركبات نظيفة في عام ٢٠٠٢، كان هناك نحو نصف بلدان العالم ما يزال يستعمل البنزين المزود بالرصاص، وحتى تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٣، كان هذا قد انخفض إلى ستة بلدان فقط.

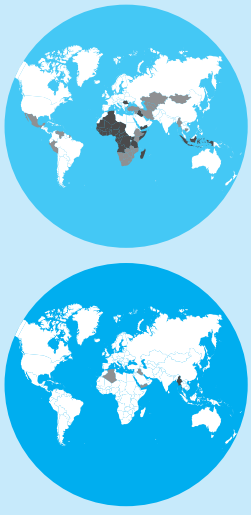

٢

فقد دعت عصبة الأمم منذ أكثر من ٩٠ عاماً إلى حظر الرصاص في الطلاء، ومع ذلك ما يزال الأطفال والأمهات الحوامل في البلدان النامية يتعرضون لمستويات عالية من التسمم من خلال الطلاء غير الآمن.

نظم التحالف العالمي للتخلّص من الدهانات المحتوية على الرصاص، وهو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، في تشرين الأول/أكتوبر، أسبوع عمل دولي لمنع التسمم بالرصاص، وذلك لرفع مستوى التوعية بهذه القضية عبر تنظيم عشرات الأحداث في جميع إرجاء العالم. وفي إطار هذا الحدث، كشفت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الدهانات الزخرفية في البلدان النامية كثيراً ما تكون محتوية على مستويات خطيرة من الرصاص. فأكثر الدهانات التي تم اختبارها لم تستوف المعايير التنظيمية المعمول بها في البلدان الصناعية المتقدمة، ووجد أن بعضها يحتوي على مستويات من الرصاص تزيد ما بين ١٦ إلى ١٦٠ مرة من الحد التنظيمي الأكثر شيوعاً وهو ٦٠٠ جزء في المليون.

وفيما يبرز هذا حجم التحدي، من المهم الإشارة إلى أن ٣٠ بلداً قد تمكن من التخلص التدريجي التام من الرصاص في الطلاء، وأن المعرفة التي أتاحها هذا التقرير نبهت صناع السياسات إلى الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات. وقد استهدف التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص أن يصل العدد إلى ٧٠ بلداً بحلول عام ٢٠١٥، وسوف يتسارع العمل من أجل الوصول إلى هذا الهدف عن طريق زيادة التوعية، وتشجيع الحكومات على سن قوانين لمكافحة الرصاص في الطلاء، وتطوير بدائل للرصاص.

الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

جدير بالذكر أن التصدي لتحدي المواد الكيميائية لا يقتصر على التثبيط من استخدامها. فمعظم المواد

"يظل التسمم بالرصاص الشاغل الصحي البيئي رقم واحد للأطفال على نطاق العالم، ويعد الطلاء المحتوى على الرصاص عاملاً رئيسياً من العوامل التي يحتمل أن تسبب التسمم بالرصاص للأطفال"

الدكتورة ماريا نيرا، مديرة الصحة العامة والبيئة بمنظمة الصحة العالمية

تولي زمام القيادة في مجال الرصاص

يساهم التعرض للرصاص في مرحلة الطفولة بـــ ٦٠٠ ٠٠٠ حالة جديدة من حالات الإعاقة الذهنية سنوياً.

الوفيات بسبب التسمم بالرصاص تقدر بـــ ١٤٣ ٠٠٠ حالة سنوياً.

الأثر الاقتصادي للتعرض للزئبق في مرحلة الطفولة: ٩٧٧ بليون دولار دولي سنويا لجميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

المصدر: منظمة الصحة العالمية

١ – أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونبوتيرو إيشيهارا وزير البيئة الياباني يضعان باقات من الزهور عند افتتاح المؤتمر الدبلوماسي لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

٢ – رسامون كينيون يرسمون على جدران مستخدمين ألوان خالية من الرصاص بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء أسبوع العمل الدولي لمنع التسمم بالرصاص.

٣ – نحو ٣,٥ بليون شخص لا يحصلون على الخدمات الحيوية لإدارة النفايات مما يشكل مصدراً خطيراً من مصادر تعرض البشر للمواد الكيميائية والمواد الخطرة الأخرى.

٣

الكيميائية موجودة وستظل كذلك وبالتالي لا بد من إدارتها. وقد اتفقت الحكومات، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ على أنه ينبغي، بحلول عام ٢٠٢٠، أن تستخدم المواد الكيميائية وأن تنتج بطريقة تقلل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية على صحة البشر والبيئة. وفي السنتين الماضيتين، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمساعدة أكثر من ٢٠ بلداً في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. غير أن التمويل المنتظم والكافي اللازم لإدارة المواد الكيميائية ما يزال غير متوفر. وإبان انعقاد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شباط/فبراير ٢٠١٣، وبعد عملية معقدة لتوحيد الدول الأعضاء استغرقت ثلاث سنوات، أقرت الحكومات رسمياً نهجاً متكاملاً لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويعد هذا تقدماً منقطع النظير في الجهود العالمية نحو رفع مستوى الأولوية السياسية الممنوحة لهذه القضية؛ ومن المتوقع أن يشهد برنامج الأمم المتحدة للبيئة زيادات سريعة في التمويل المستدام والكافي، ويهدف إلى زيادة عدد البلدان التي تقوم بإرساء تشريعات وأدوات اقتصادية مناسبة لها.

ومن الأجهزة الرئيسية العاملة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تمكن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية، من خلال برنامج البداية السريعة التابع للنهج، من تقديم الدعم

لـ ١٠٤ بلدان في جهودها لتحسين السلامة الكيميائية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تلقى الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة تعهدات بمبلغ ٣٥,٧ مليون دولار وتولى رعاية ١٥٩ مشروعاً. ونتيجة لذلك، أدرجت دول مثل كمبوديا وأوغندا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خططها وميزانياتها للتنمية الوطنية. كما عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام الماضي مع سري لانكا في

٤

في دائرة الضوء

الحد من آثار الزئبق في تعدين الذهب الضيق النطاق

على الرغم من أن عمال مناجم تعدين الذهب الضيق النطاق يدركون جيداً أخطار الزئبق، يستمر الملايين منهم في جميع أنحاء العالم يستخدمون هذا المعدن لفصل الذهب من المواد الخام - لأنه عادة لا تتوفر لهم خيارات أخرى.

يخلط الزئبق مع المواد الخام فيتحد مع الذهب في مركب يمكن جمعة وضغطة في قضيب ملغم صغير. ويحرق هذا بعد ذلك بحيث يتبخر الزئبق ويبقى الذهب. وكثيراً ما يستنشق عمال مناجم تعدين الذهب وعائلاتهم بخار الزئبق هذا الشديد الخطورة نظراً إلى أن هذه الأنشطة عادة ما تتم في منازلهم أو يقوم بها أصحاب متاجر الذهب الذين يقومون بتجهيز الملغم لعمال المناجم قبل شرائها.

يقول باباك آميت، عامل منجم تعدين ذهب من وسط كاليمانتان في إندونيسيا، "عندما تحرق الملغم ..... تشعر بأن رأسك سوف ينفجر وتجد صعوبة في التنفس".

بيد أن تعريف عمال تعدين الذهب بتكنولوجيات التدوير البسيطة يمكن أن يؤدي إلى تقليل كبير للغاية في آثار الزئبق على صحة البشر والبيئة. وقد كان آميت واحداً من الكثيرين الذين استفادوا من مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد حدادة وياياسان تامبوها سينتا، مولته وكالة الحماية البيئية في الولايات المتحدة، لتدريب عمال مناجم تعدين الذهب على تحسين استخدام تقنيات الاسترداد.

نظم المشروع أيضاً أحداثا لزيادة التوعية بمخاطر الزئبق ودعا المشروع جميع ممثلي القطاع والحكومة لوضع خطة استراتيجية وطنية. وتمثلت النتيجة النهائية هي أن إطلاقات الزئبق انخفضت بنسبة تقدر بـ ٣٠٠٠ كجم في سنة واحدة.

يستخدم أميت الآن معوجة، وهو جهاز يرفع بخار الزئبق إلى أعلى من خلال أنبوب ويسمح له بأن يتكثف في علبة مياه. وهذا يعني عدم إطلاق الأبخرة السامة وإمكانية إعادة استخدام الزئبق عدة مرات، مما يساعد في حماية صحة عمال مناجم التعدين إلى جانب تحقيق منافع مالية.

ويقول آميت "لم أعد أخاف حتى من حرق الملغم داخل مخزني. فهو يعطيك الشعور بالأمان، إذ ليست هناك أعراض مثل الشعور بصعوبة التنفس، وإذا كان هناك دخان فهو مجرد حرارة، لأن الزئبق يبقى فيه".

تبلغ تكلفة الكيلوغرام الواحد من الزئبق في إندونيسيا ١ ٨٠٠ ٠٠٠ روبية (حوالي ١٥٠ دولار)، ووفقاً لعبدالسمسوري، الذي يدير متجراً للذهب باسم توكو هودا، فإن الكيلوغرام الواحد من الملغم يمكن أن يحتوي على ٥٠٠ غرام من الزئبق. وقال إنه يسترد في المتوسط نحو كيلوغرام واحد من الزئبق من الملاغم التي يحرقها شهرياً.

كان سمسوري، الذي يعول زوجته وابنتيه من خلال عمله هذا، يعاني من الصداع المتكرر قبل أن يبدأ في استخدام مكثف صندوق الماء، الذي يحتجز أبخرة الزئبق في صندوق من البلاستيك ويكثفها مرة أخرى لتعود في شكل سائل.

ويضيف قائلاً "إنه مفيد لصحتنا، ويمكن إعادة تدوير الزئبق. وإذا رغبوا (عمال مناجم التعدين) في شرائه بعناه لهم بسعر أرخص؛ وإذا طلبوه بدون دفع ثمن، سوف نعطيه لهم".

تشير الوفورات التي تحققت في الزئبق إلى الفوائد الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال جعل هذه التكنولوجيات جزءاً لا يتجزأ من عملية التعدين الضيق النطاق في جميع أنحاء إندونيسيا والعالم، مما يساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية ميناماتا.

٤ – امرأة إندونيسية تفصل الذهب من الأتربة المذوبة في الماء فيما تشاهد عائلتها المنظر.

٥ – موظفو الجمارك الإندونيسيون يفتشون شحنة غير مشروعة من المواد المستنفدة للأوزون.

٥

بروتوكول مونتريال والعمل المتعلق بالأوزون

يعتبر بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون على نطاق واسع أنه أنجح الاتفاقات البيئية الدولية على الإطلاق لكونه حد من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون على نطاق العالم بنسبة تزيد على ٩٨ في المائة.

ويقوم برنامج العمل المتعلق بالأوزون، المنشأ في عام ١٩٩١، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمساعدة ١٤٨ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في الامتثال لبروتوكول مونتريال.

في أوائل تسعينيات القرن الماضي، نشأت تجارة سوق سوداء في مركبات الكربون الكلورية فلورية وفي غيرها من المواد المستنفدة للأوزون كنتيجة غير مقصودة للرقابة التي فرضها بروتوكول مونتريال. ومع اقتراب مواعيد الجداول الزمنية لتخفيض مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وبروميد الميثيل، ومع سير إمدادات هذه المواد الكيميائية شيئاً فشيئاً نحو الندرة على نطاق العالم، من المتوقع أن ترتفع مرة أخرى حالات التهريب.

لدى مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية قدرات على إحداث احترار عالمي تزيد عن قدرات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ما بين ٧٠٠ و٢٣٠٠ مرة.

شرعت الآلية غير الرسمية للموافقة المسبقة عن علم ببرنامج العمل المتعلق بالأوزون التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٦ بمنع التجارة غير المشروعة وغير المرغوب فيها في المواد المستنفذة للأوزون وذلك من خلال تحسين تنفيذ نظم الترخيص الوطنية. وتضم الآلية غير الرسمية للموافقة المسبقة عن علم ٨٩ عضواً بما في ذلك بلدانا رئيسية منتجة/مصدرة مثل الصين وبلدان تابعة للاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠١٣، أطلق برنامج العمل المتعلق بالأوزون التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنصة الآمنة عبر الإنترنت الخاصة بالآلية غير الرسمية للموافقة المسبقة عن علم لتزويد البلدان المشاركة بفرص الحصول على بيانات الآلية في الوقت الحقيقي.

ومن أصل الحالات المبلغ عنها من خلال الآلية غير الرسمية للموافقة المسبقة عن علم في عام ٢٠١٢، تم رفض أكثر من ٣٠ في المائة منها، الأمر الذي منع الإتجار غير المشروع أو غير المرغوب فيه في ما يقارب ١٠٠٠ طن من المواد المستنفذة للأوزون، بما في ذلك مركبات الكربون الكلورية فلورية، ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ورابع كلوريد الكربون.

إطار البرنامج من أجل تحسين الوقاية من الحوادث الكيميائية والتأهب لها في البلد، وذلك في أعقاب وقوع ثلاثة حوادث كيميائية صناعية تركت تأثيرات كبيرة للغاية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مع المجلس الدولي للرابطات الكيميائية، وبدأ في عام ٢٠١٣ في مشاريع رائدة لتعزيز إدارة السلامة الكيميائية في أفريقيا. وستعمل غانا وكينيا بمثابة مشروعين رائدين لمدة سنتين، وقد جذب المشروعان بالفعل اهتماماً واسع النطاق من القطاعين العام والخاص ومن الدوائر الأكاديمية.

ويجري العمل كذلك من خلال اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. ويستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأمانة المشتركة للاتفاقيات ويساعد الدول في الوفاء بالتزاماتها (يمكن الرجوع إلى أبرز ما جاء في الاتفاقيات في الفرع المتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على صفحة ٣٤).

وفضلاً عن ذلك تعد مجاري النفايات من المصادر الهامة لتعرض البشر للمواد الكيميائية والمواد الخطرة الأخرى، ومع ذلك هناك نحو ٣,٥ بليون نسمة لا يحصلون على الخدمات الحيوية لإدارة النفايات. وقد أطلق المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والبحث في عام ٢٠١٣ *المبادئ التوجيهية للاستراتيجيات الوطنية لإدارة النفايات*: الانتقال من التحديات إلى فرص دفع عملية تصحيح هذا الوضع، وبدأ بالفعل في تطبيق هذه المبادئ التوجيهية في آسيا. وقد طلبت كمبوديا وميانمار إلى المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية مساعدتهما في تطوير استراتيجياتهما الوطنية لإدارة النفايات، وهناك طلبات أخرى كثيرة قيد النظر.

المحافظة على اليقظة والتأهب

من المهم أيضاً، أثناء التصدي للتحديات الناشئة والرئيسية، ألا نفقد الزخم في المسائل التي ظلت عالقة لسنوات وينظر إليها على أنها مسائل تم إلى حد كبير إيجاد حلول لها.

توقفت الزيادة في مستويات المواد المستنفدة للأوزون في أعلى الغلاف الستراتوسفيري نتيجة ٢٦ عاماً من العمل الناجح لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فقد تم التخلص التدريجي التام منذ عام ٢٠١٠ من مركبات الكربون الكلورية فلورية التي تسببت في أضرار خطيرة؛ بيد أن البروتوكول لا يزال يتعين عليه التخلص التدريجي التام من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، وهي مواد ضارة أخرى تستعمل عادة كمادة مبردة في أجهزة تكييف الهواء، فضلاً عن مواد أخرى مثل بروميد الميثيل.

في إطار برنامج المساعدة على الامتثال ضمن العمل المتعلق بالأوزون، يدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدداً من المبادرات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها. ففي غرب آسيا، على سبيل المثال يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الترويج لأجهزة تبريد ذات قدرات منخفضة في إحداث الاحترار العالمي، وفي جامايكا يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومة للاستعاضة عن بروميد الميثيل وضمان امتثال جامايكا التام للموعد النهائي عام ٢٠١٥.

وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدمه في معالجة القضايا الكثيرة التي تواجه العالم حالياً في مجال إدارة المواد الكيميائية، ويواظب على رصد القضايا الناشئة لإدراجها في برنامج عمله.

وما تقدم ليس سوى بعض أبرز خطوط البرنامج الفرعي الذي يتضمن العديد من المبادرات الجارية. وللمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على *تقرير أداء البرنامج* للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والقائمة الشاملة للمشاريع المدرجة في إطار البرنامج الفرعي للمواد الضارة والنفايات الخطرة، والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ على العنوان:
www.unep.org/annualreport/2013

النفقات في عام ٢٠١٣

بلغ مجموع ميزانية عام ٢٠١٣ للبرنامج الفرعي لكفاءة استخدام الموارد ٣٦ مليون دولار. وبلغ مجموع المخصصات التي انفقت ٤٥,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع النفقات ٢٦,٦ مليون دولار، أي ٥٩ في المائة من المخصصات.

جميع الأرقام بملايين الدولارات

مصادر الأموال

صندوق البيئة | الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة | الميزانية العادية

كفاءة استخدام الموارد

تسريع الانتقال إلى مجتمعات تتسم بالكفاءة في استخدام مواردها

النتائج التي تحققت مقارنة بالإنجازات المتوقعة

الإنجاز: ● كامل ◕ جزئي ○ لم يتحقق

الإنجاز المتوقع (أ) سد الفجوة بين العلوم والسياسات ●

زيادة عدد التقييمات العلمية والتقارير التحليلية والتحذيرات بحدوث ندرة، التي ترتبط ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي يستخدمها ويشير إليها عدد محدد من الحكومات ومنظمات القطاعين العام والخاص المستهدفة.

خط الأساس (٢٠١١)	**١٠٠ ٠٠٠ تنزيل، ٢٥ مرجع**
الهدف (٢٠١٣)	**٢٠٠ ٠٠٠ تنزيل، ٥٠ مرجعاً**
العدد الفعلي	**١ ٠٠٠ ٠٠٠ تنزيل، ١٤٥ مرجعاً**

الإنجاز المتوقع (ب) اتخاذ إجراءات بشأن السياسات ●

زيادة عدد الحكومات وغيرها من المؤسسات العامة التي تنفذ سياسات وأدوات اقتصادية ومبادرات لتحسين كفاءة استخدام الموارد والأخذ بالاستدامة البيئية في اقتصاداتها.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٠	٢٠	٢١

الإنجاز المتوقع (ج) زيادة ممارسات الأعمال التجارية المستدامة في القطاعات الرئيسية ●

زيادة عدد الأعمال التجارية التي تتبع ممارسات إدارية وتكنولوجيات وأساليب إنتاج أكثر كفاءة ونظافة وأماناً في استخدام الموارد، وتستثمر في تلك الممارسات.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٦٠	٧٠	٨٢

الإنجاز المتوقع (د) تشجيع منتجات وأساليب حياة أكثر استدامة ●

(١) تحقيق زيادة في مبيعات المنتجات والسلع والخدمات المستهدفة الصديقة للبيئة والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد.

خط الأساس (٢٠١١)	٥٢ بليون دولار (أغذية عضوية مصدق عليها من طرف ثالث) ١٦٠ تصديق وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001
الهدف (٢٠١٣)	٦٠ بليون دولار (أغذية عضوية مصدق عليها من طرف ثالث) تصديق وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001
العدد الفعلي	٦٢,٩ بليون دولار ٢٥٠,٩٧٢ تصديق وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001 اعتباراً من عام ٢٠١١

(٢) زيادة عدد الحكومات والشركات وجماعات المستهلكين المتاح لها الوصول إلى الأدوات ووسائل الاتصال المعترف بها التي يتم توفيرها من خلال المبادرات التي يدعمها برنامج البيئة، واستخدامها عند اتخاذ قرارات الشراء المتعلقة بالمنتجات والسلع ذات الكفاءة في استخدام الموارد والصديقة للبيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٢٠	٤٠	٥٩

تؤدي أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية للبشرية إلى استنزاف موارد الكوكب وتكون مسؤولة جزئياً عن قدر كبير من التدهور البيئي الذي سوف يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى الاستدامة على المدى الطويل، وتساهم في إيجاد عدم المساواة على نطاق العالم. مع توقع الزيادة في النمو السكاني من سبعة بلايين إلى تسعة بلايين بحلول عام ٢٠٥٠، وما يصاحبه من زيادة الطلب، يصبح من غير الممكن الاستمرار في عدم الكفاءة والاهدار في إنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية.

يهدف البرنامج الفرعي الخاص بكفاءة استخدام الموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان استغلال الموارد الطبيعية بطريقة أكثر استدامة بيئيا، والفصل بينها وبين النمو الاقتصادي وتحقيق الاستفادة المثلى من الفوائد التي تعود على المجتمع.

١

تعزيز قاعدة الأدلة

لتوفير الدليل على فوائد الاتجاه نحو كفاءة استخدام الموارد، لا بد للعلم أن يقدم فهماً أفضل للكيفية التي تؤثر بها أنماط الإنتاج والاستهلاك على الموارد، وأن يوفر خيارات أكثر استدامة. ويأتي أغلب هذا العلم القوي من الفريق المعني بالموارد الدولية الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧. فخلال الفترة من ٢٠١٢ و٢٠١٣ وحدها وردت من الحكومات والمصارف والمنظمات الإقليمية أكثر من ١٢٠ إشارة لاستخدام استنتاجات المعهد المعني بالموارد العالمية الأمر الذي يبرز أهمية هذا الفريق.

وقد أطلق الفريق المعني بالموارد العالمية ثلاثة تقييمات علمية في عام ٢٠١٣ لدفع اتخاذ المزيد من الإجراءات في مجال السياسات. *فتقييم الفصل على مستوى المدن بين تدفقات الموارد الحضرية وإدارة التحولات في البنية التحتية* يبين كيف أن الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والتكنولوجيات التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد في المدن من شأنه أن يحقق النمو الاقتصادي مع تخفيض معدلات التدهور البيئي وغازات الاحتباس الحراري، وتحسين مستوى الرفاه. فيما يبين التقييمان بعنوان: *إعادة تدوير المعادن: الفرص، والحدود، والبنيات التحتية والمخاطر البيئية وتحديات تدفقات ودورات المعادن الاصطناعية* مدى الحاجة إلى تحسين ممارسات إعادة تدوير المنتجات المعقدة المحتوية على المعادن من أجل تقليل الآثار البيئية للتعدين الأولي واستهلاك الطاقة. وتستكمل نتائج الفريق المعني بالموارد الدولية بالتقييمات الإقليمية والوطنية لتدفقات المواد وإنتاجية الموارد، مع تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الصين وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي صدرت في عام ٢٠١٣.

الأدوات المناسبة في الأيدي المناسبة

ويحتاج صناع القرار، حتي إذا توفرت لهم المعلومات السليمة، إلى الحصول على الأدوات والتكنولوجيات المناسبة لوضع سياسات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد.

تسارع العمل في عام ٢٠١٣ في إطار السنوات العشر لبرامج أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، الذي تم اعتماده في ريو +٢٠، واستضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك قبيل إعلان انطلاق العمل في برامجه الخمسة الأولى. وقد قامت ١١٠ دول بتعيين منسقين وطنيين لدعم التنفيذ، وفضلاً عن ذلك اجتمع مئات من الأفراد الرئيسيين من جميع أنحاء العالم لوضع الأساس لاتخاذ إجراءات بشأن المشتريات العامة المستدامة، والمعلومات للمستهلكين، والسياحة المستدامة، والمباني والتشييد المستدامين، وأنماط الحياة المستدامة والتعليم. وقد قامت SWITCH-Asia، وهي مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى دعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بمساندة هذه العملية واتخذت خطوات لتسريع التنفيذ شملت إنشاء مركز في باكستان.

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام ٢٠٠٨، مبادرته الخاصة بالاقتصاد الأخضر وذلك من أجل إعادة توجيه تركيز الاقتصاد العالمي من البني إلى التركيز على الأخضر بهدف تشجيع نمو حقيقي، ومكافحة تغير المناخ، وتهيئة انطلاق ازدهار فرص العمل. وفي غضون ست سنوات فقط نمت هذه البذرة وأصبحت جزءا من الخطاب في جميع مستويات الحكومة والأعمال والمجتمع في العالم. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدفع هذه الحركة إلى الأمام من خلال الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، وهي شراكة مع منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وستقوم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، التي انطلقت كاستجابة لنتائج ريو+٢٠، بدعم ٣٠ بلداً في السنوات السبعة القادمة لوضع استراتيجيات لتوليد فرص عمل، وتشجيع التكنولوجيات النظيفة وتقليل الأخطار البيئية والحد من الفقر.

وقعت منغوليا، في حزيران/يونيه، باعتبارها أول بلد تنضم للشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر والتزمت بإتباع سياسات من شأنها أن تضعها على طريق التنمية الخضراء. وتعقد الأمارات العربية المتحدة أيضاً أول مؤتمر للشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في دبي، في

نجاحات الاقتصاد الأخضر

مصر: توفير ٦٠ ٠٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً بفضل برنامج تخريد المركبات وإعادة تدويرها.

كينيا: سياسة التعريفة التفضيلية ينتظر أن توفر ١٣٠٠ ميغاواط من إمدادات الطاقة المتجددة.

البرازيل: التخطيط الحضري الأخضر في كوريتيبا أدى إلى تخفيض استخدام الوقود بنسبة تقل عن استخدامه في المدن الرئيسية الأخرى بنسبة ٣٠ في المائة.

المصدر: تقارير الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

"إذا استمر سكان بلدان الاقتصادات الناشئة في اتخاذ تكنولوجيات وأساليب حياة مماثلة لتكنولوجيات وأساليب حياة سكان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حالياً، فإن احتياجات العالم من المعادن ستكون أكبر من مجموع حجم المعادن المستعملة حالياً في العالم بمقدار ٣-٩ مرات"

أكيم شتاينر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢

”لقد كانت القضايا البيئية على رأس جدول الأعمال ذات الأولوية لمنغوليا. وطوال السنوات السبع أو الثماني الماضية شهدنا نمواً كبيراً، ومن المهم أن نرسي أساسيات جيدة من النمو الأخضر والاقتصاد الأخضر“.

سانجاسورين أويون وزير البيئة والتنمية الخضراء في منغوليا.

آذار/مارس ٢٠١٤، للنظر في الكيفية التي ستساهم بها الاقتصادات الأكثر اخضرارا في جدول أعمال التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

ونتيجة للخدمات الاستشارية التي كان يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خلال العامين الأخيرين، في مجالي الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين، تمكنت ٤٢ حكومة من تحقيق تعزيز قدراتها في إدارة مواردها وفي دمج الاستدامة، فيما اعتمدت عشرة بلدان منها، أو نفذت، بما في ذلك الصين، وباربادوس، وجنوب أفريقيا، سياسات ذات صلة.

هناك العديد من البرامج الجارية الأخرى لدعم السياسات، على سبيل المثال في مجال التجارة: الاقتصاد الأخضر والتجارة - *تقرير الاتجاهات والتحديات والفرص* حدد فرص التجارة المستدامة في ستة قطاعات اقتصادية رئيسية. ويجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا مشاريع رائدة على المستوى الوطني في كل من غانا وبيرو وفيتنام لتحديد وتقييم الفرص في مجالات الطاقة الشمسية، ومنتجات التجارة البيولوجية، وتربية الأحياء المائية.

وفي ظل التحضر السريع، هناك حاجة كذلك لتنسيق العمل بشأن الاستدامة الحضرية. وفي هذا الصدد، أجرت المبادرة العالمية من أجل كفاءة استخدام الموارد في المدن مسحاً لأكثر من ١٠٠ مدينة لتحسين فهم احتياجات المدن ومفاهيم كفاءة استخدام الموارد. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة أيضاً في إدراج المنظورات الحضرية في عملية وضع السياسات البيئية على جميع المستويات، ويعملان على وضع موقف مشترك بشأن المرونة وأوجه الكفاءة في استخدام الموارد في السياق الحضري، والاستناد على الميزة النسبية لكل وكالة.

إشراك القطاع الخاص

ومن الأهمية بمكان أيضاً مساعدة القطاع الخاص على فهم الكيفية التي تؤدي بها ندرة الموارد إلى الإضرار بالأعمال التجارية. وكجزء من هذه العملية، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة *GEO-5 التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية للأعمال التجارية*: آثار البيئة المتغيرة على قطاع الشركات. ويعرض التقرير الأعمال التجارية كحالة لدعوة الشركات لإدراج تكاليف وفرص للتغيرات البيئية باعتبارها عوامل في استراتيجياتها. وبحلول نهاية العام تم تنزيل التقرير ٥٧٢,٦٠ مرة، الأمر الذي يبرز تزايد اهتمام مجتمع الأعمال التجارية بالموضوع. وفي الوقت نفسه، واصل فريق أصدقاء الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠، الذي تقوده الحكومات، والذي يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الإبلاغ العالمية بدور الأمانة له، تشجيعه للشركات على الإبلاغ عن الاستدامة. وفي عام ٢٠١٣، ارتفع عدد أعضاء الفريق من الحكومات من أربعة إلى تسعة.

تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً حيوياً في الاقتصادات. وقد زادت شبكة تحقيق الكفاءة والنظافة في استخدام الموارد عضويتها بنسبة ٣٠ في المائة، مع انضمام ٥٥ مؤسسة مشاركة من ٣٤ بلداً، الأمر الذي يدل على أهميتها في مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً دوره في نشر الممارسات والتكنولوجيات للابتكارات الإيكولوجية، على النحو الذي ظهر في اجتماع مائدة مستديرة عقد مؤخراً في هانوي، فييت نام، شارك فيه أكثر من ٣٠٠ خبير من آسيا وأوروبا لتحديد حلول تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والابتكار الإيكولوجي إلى جانب سلاسل الأغذية الزراعية.

٣

الأرز

تستخدم نسبة ٣٤-٤٣ في المائة من مياه الري في العالم لري الأرز.

يتسبب في نسبة ٥ إلى ١٠ في المائة من انبعاثات غاز الميثان في العالم.

يمثل أكثر من ٢٠ في المائة من السعرات الحرارية لـ ٥,٣ بليونات نسمة.

المصدر: منصة الأرز المستدام

١ – أبرز الفريق الدولي المعني بالموارد في عام ٢٠١٣ وجود إمكانية هائلة في إعادة تدوير المعادن من النفايات الإلكترونية.

٢ – منغوليا، أول بلد ينضم إلى الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، أيضاً قامت بدور المضيف العالمي ليوم البيئة العالمي عام ٢٠١٣، الذي كان موضوعه *حملة فكّر وكُلْ ووفِّر* للتقليل من استهلاك الأغذية. وقد نظمت مئات الاحتفالات الأخرى في جميع أنحاء العالم في مدن مثل بورتلاند، في الولايات المتحدة وبروكسل في بلجيكا.

٣ – يستهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحقيق إنتاج مستدام للأرز، وهو أحد المحاصيل الغذائية الرئيسية في العالم.

٤ – كابوركا، أحد أشهر أصحاب صناعة حذاء رعاة البقر، طلب خدمات الخبراء الاستشاريين الذين دربهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتخضير عملياتها والامتثال لاشتراطات الاتحاد الأوروبي الخاصة بوضع بطاقات التعريف. وقال لويس أنخيل سانشيز راميزيز، المدير العام لكابوركا،MM "مع التغيير الثقافي الذي نشهده في هذا المشروع، يمكننا أن نقلل من استهلاك الموارد لأننا غيرنا تفكيرنا".

٤

٥ – جيزيل بوندشين، سفيرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنوايا الحسنة تعرض قميص عليه شعار فكر *وكُل ووفر* وذلك قبل ظهورها في برنامج اليوم.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، برز إلى الوجود اعتراف متزايد بأن النظام المالي يجب أن يكون مستداماً بطريقة تمكن من التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وأخضر. وتسعى مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المالية، وهي شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأكثر من ٢٠٠ مؤسسة، بما في ذلك بنوك وشركات تأمين ومديري صناديق، من أجل تحقيق ذلك الهدف. وفي عام ٢٠١٣ ازداد عدد شركات التأمين وهيئات سوق التأمين والمنظمات الدولية الداعمة.

وزادت مبادئ التأمين المستدام أكثر من الضعف ووصلت إلى ٦٧ - بما في ذلك شركات تأمين تبلغ قيمة أصولها أكثر من ٨ تريليونات.

اجتمع أكثر من ٤٠٠ من الأفراد الرئيسيين في اجتماع مائدة مستديرة عالمية للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في بيجين، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٣ لإعطاء دفعة أقوى لزيادة استدامة الصناعة المالية. وعلى سبيل متابعة اجتماع المائدة المستديرة، وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إطلاق دراسة استقصائية لمدة ١٨ شهراً، تمتد إلى منتصف عام ٢٠١٥، لتحديد أفضل الممارسات الحالية، وتحفيز التفكير الجديد، ووضع سلسلة من الخيارات لتعزيز استدامة النظام المالي.

ينطوي الإنتاج الغذائي أيضاً على آثار بيئية رئيسية، حيث نجد في هذا القطاع أن زراعة الأرز توفر وسيلة كسب العيش لأكثر من خمس سكان العالم. ويقوم منهاج استدامة الأرز، الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع المعهد الدولي لبحوث الأرز، بتطوير منهجية على مستوى الحقل لاستدامة إنتاج الأرز وآليات تحفيز لاستيعابها، لاختبارها بصورة تجريبية خلال العامين القادمين.

وأخيراً، في قطاع البناء والإنشاءات، دعمت مبادرة المباني المستدامة والمناخ تقديم التقارير عن مبادرات كفاءة استخدام الطاقة في البناء في سبعة بلدان وذلك في إطار المساعدة في تطوير سياسات لقطاع البناء.

تغيير أنماط الاستهلاك

ومع ذلك، يمكن أن تضيع المكاسب المحققة في كفاءة استخدام الطاقة بسبب أنماط الاستهلاك غير المستدامة، ولذا يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة جاهداً في حث المستهلكين في جميع المستويات على التفكير المتأني في ممارساتهم وتغييرها.

ويمكن للسلطات العامة، بوصفها جهات مستهلكة مؤسسية، أن تقوم بدور حقيقي في تغيير الممارسات الشرائية الخاصة بها.

وفيما تقوم أربعة بلدان مدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ خطط عملها للمشتريات العامة المستدامة، تدعم المبادرة الدولية للمشتريات العامة المستدامة التي أطلقت إبان انعقاد ريو+٢٠ وضمت ٦١ منظمة وبلداً، استيعاب ممارسات المشتريات العامة المستدامة على نطاق العالم. ويجري إعداد اتفاقات مع تسعة بلدان لتعزيز دعم العمل بشأن المشتريات العامة المستدامة والتوسيم الإيكولوجي.

وهناك مشروع هام آخر يجري في البرازيل، البلد المضيف لبطولة كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم عام ٢٠١٤ ودورة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين لعام ٢٠١٦.ومن بين الأنشطة الكثيرة، يجري تطوير طبعة جديدة من حملة جواز السفر الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لنهائيات كأس العالم للترويج للاستهلاك المسؤول في أوساط المشجعين. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً الحكومة في إدراج المشتريات المستدامة في تلك الأحداث.

وهناك حاجة أيضاً إلى توفير معلومات مفهومة ويمكن التحقق منها عن استدامة المنتجات لتوجيه المستهلكين، ولذا تم الإضطلاع بجهد كبير لبناء قدرات السلطات العامة وأصحاب المصلحة في مجال البصمة البيئية، أدى إلى تقوية قدرات ١٨ بلداً. وقد قام أصحاب المصلحة في الهند بتطوير خريطة طريق وطنية لتحليل دورة الحياة.

وعلى مستوى التوعية العامة، فقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ونحو ٣٠ شريكاً آخر، بإطلاق حملة فكّر *وكُلّ ووفِّر* - قلل من بصمتك الغذائية، وهي حملة كبرى تستهدف التقليل من إتلاف الأغذية وإهدارها في سلسلة الأمدادات بأكملها. وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة عشرات الأحداث قدمت فيها وجبات معدة من أطعمة رميت لأسباب شكلية- بما في ذلك مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المضي قدماً

ينتظر أن تكون السنوات القليلة القادمة مثيرة مع سير هذه المبادرات الناشئة، مثل إطار السنوات العشر لبرامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القطاع المالي، نحو اكتساب زخم والبدء في تنفيذ برامجها. ومن خلال هذه الجهود وغيرها، سيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشجيع المجتمع الدولي على السير في اتجاه إنتاج واستهلاك مستدامين حقيقة، مما يساعد في كفالة توفير فرص منصفة وعادلة لمواطني العالم في الحصول على الموارد المتاحة لنا.

هذه مجرد بعض أبرز معالم البرنامج الفرعي وتوجد هناك مبادرات كثيرة أخرى جارية. وللمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى تقرير أداء *البرنامج للفترة* ٢٠١٢-٢٠١٣، والقائمة الشاملة بالمشاريع المدرجة تحت البرنامج الفرعي للكفاءة في استخدام الموارد، التي يمكن الرجوع إليها في الموقع الشبكي للتقرير السنوي لعام ٢٠١٣ على العنوان:
www.unep.org/annualreport/2013

فضلات الأطعمة

ثلث الإنتاج الغذائي يذهب هدراً ويتلف، بما يبلغ مجموعه ١,٣ بليون طن.

في الدول الصناعية يقوم تجار التجزئة والمستهلكون برمي نحو ٣٠٠ مليون طن من الأطعمة الصالحة للأكل.

وهذا يزيد على مجموع صافي الإنتاج الغذائي لأفريقيا جنوب الصحراء، ويمكن أن يكفي لإطعام ما يقدر بـــ ٩٠٠ مليون جائع في العالم.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦ – صحن من الفراولة ترك لكي يتعفن كجزء من معرض صور الثلث وذلك خصيصاً لتوجيه الانتباه لفضلات الأغذية.

في دائرة الضوء

برنامج الأمم المتحدة للبيئة يساعد بنك أمريكا في تقليل فضلات الأطعمة

تقليل ١,٣ بليون طن من الأغذية التي تهدر أو تتلف سنوياً يتطلب من كل واحد أن يقوم بدوره في تحويل قوة العمل الفردي بشكل تراكمي إلى حركة عالمية تغير بشكل أساسي الكيفية التي نستخدم بها مواردنا الطبيعية.

تعمل حملة *فكر وكل ووفر* مع منظمات من جميع أنحاء العالم على إحداث هذا التحول، وقد دخلت الحملة، في عام ٢٠١٣، في شراكة مع بنك أمريكا، لتركيز برنامجها البيئي لإشراك العاملين، المسمي بيئتي، على تحديات فضلات الأطعمة في العالم. وقد اختار البنك التركيز على هذه القضية لكونها توفر فرصة لتحقيق فوائد إيجابية سريعة للبيئة وتنسجم مع هدف البنك في تحويل ٧٠ في المائة من فضلات الأطعمة من الرمي في مدافن القمامة.

قال اليكس ليفتمان، المسؤول التنفيذي للبيئة العالمية في بنك أمريكا "إن برنامج بيئتي يوفر فرصاً تعليمية مستمرة لمساعدة عاملينا في معرفة المزيد عن التحديات البيئية وتحديد الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لمعالجتها، وبنفس القدر من الأهمية، يوفر مجموعة من البرامج والأحداث التطوعية المخصصة لدعم تلك الإجراءات".

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتزويد البنك الذي يدير عمليات في أكثر من ٤٠ بلداً ويستخدم ٢٤٢ ٠٠٠ فرداً، بالتدريب على كيفية تقليل الفضلات من الأغذية وتغليفها - مثل شراء الكمية السليمة من الأغذية وتخزينها بشكل سليم، والاستفادة القصوى من المشتريات وبقايا الأطعمة، وفهم الفرق بين "للاستخدام قبل" تاريخ معين و "أفضل استخدام قبل" تاريخ معين.

قال غاستون ديسوزا، موظف يعمل في مومباي، الهند، "إن الدورة أظهرت حقيقة أن كل حبة أرز نهدرها يمكن في مجموعها أن تكفي لإطعام شعب بأكمله. فالأرقام التي ظهرت كانت متأرجحة وليست شيئاً كنت أعرفه. وبدأت أتأكد من أن عائلتي لا تطبخ إلا قدر ما يمكننا أن نستهلكه وأنه إذا بقيت فضلات سوف نتناولها في اليوم التالي أو نتأكد من أننا سنخلطها لإعداد طبق جديد".

ونتيجة لذلك شارك ٢٥٠٠ موظف في ٦٣ وجبة غدا "خالية من الفضلات" نظمت في ١٧ بلداً بمناسبة يوم الأرض، تم فيها توفير ما يقدر ب ٢٢٦ كيلوغراماً كنتيجة أولى، والأهم من ذلك تم فيها تغيير سلوك الموظفين في الأجل الطويل إزاء طريقتهم في شراء أغذيتهم واستهلاكها.

قال كيم مالين، موظف من شارلوت، بكارولينا الشمالية، بالولايات المتحدة "إنني الآن أفكر في كمية الطعام التي أغلفها للتقليل من الفضلات وفي الوعاء والأواني التي يمكنني استخدامها وكيف أقوم بإعادة تدوير المواد التي سأشتريها. فوجبة الغذاء 'الخالية من الفضلات' دفعتني لأن أغير في أسلوب حياتي"

وتواصل الزخم من خلال استضافة الموظفين بانتظام لوجبات "خالية من الفضلات" في أماكن عملهم وفي منازلهم. وبالإضافة إلى ذلك ظل الموظفون يتطوعون بتنظيم برامج إنقاذ الأغذية أو استضافة أحداث تعليمية في مجال فضلات الأغذية. وسيقوم البنك برعاية المزيد من وجبات الغذاء "الخالية من الفضلات" في يوم الغذاء العالمي في عام ٢٠١٤، لمساعدة المزيد من الموظفين ليكونوا قادة بيئيين أفضل.

سفراء النوايا الحسنة

يود برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعرب عن تقديره لسفرائه للنوايا الحسنة ومناصريه على ما أبدوه من التزام تجاه البيئة خلال عام ٢٠١٣.

يان ارثوس-برتراند
سفير نوايا حسنة

لي بينغ بينغ
سفير نوايا حسنة

جيسيلي بوندشين
سفير نوايا حسنة

دون شيديل
سفير نوايا حسنة

أنغيليك كيدجو
مناصرة للموسيقي والبيئة

باتريك ماكاو
مناصر للهواء النظيف

لويس بوغ
مناصر للمحيطات

سوزانا أوييو
سفيرة نوايا حسنة، كينيا

إيان سومرهالدار
سفير نوايا حسنة

بافان سوخديف
سفير نوايا حسنة

يايا توري
سفير نوايا حسنة

إيريك واينانا
سفير نوايا حسنة، كينيا

أداء الميزانية

ميزانية برنامج الأمم المتحدة المخططة لعام ٢٠١٣ - المبنية على صندوق البيئة، والصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة، والميزانية العادية للأمم المتحدة، باستثناء تكاليف البرنامج - بلغت ٢٠٧,٧ مليون دولار وبلغت المخصصات الكلية للميزانية ٢٧٤,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع النفقات ١٩٤,٦ مليون دولار، أي ٧١ في المائة من المخصصات.

جميع الأرقام بملايين الدولارات

مصادر الأموال

صندوق البيئة ◯ الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة ● الميزانية العادية

الأداء المالي والإداري

نتائج التوجيه التنفيذي والإدارة

النتائج التي تحققت مقارنة بالانجازات المتوقعة

الإنجاز: ● كامل ◕ جزئي ○ لم يتحقق

الإنجاز المتوقع (أ) مدى ملاءمة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ●

النسبة المئوية للحكومات التي تصف صلة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأثره (مثلاً في دعم خطة بالي الاستراتيجية) بأنه مُرضٍ.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٨٠	٨٠	٨٠

الإنجاز المتوقع (ب) القيادة البيئية في منظومة الأمم المتحدة ●

زيادة عدد الموضوعات التي تحظى باهتمام بيئي عالمي وتكشف عن نهج متناسق في إطار منظومة الأمم المتحدة مع قيام كيانات الأمم المتحدة بأعمال متسقة وتكاملية.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٣	٦	٦

الإنجاز المتوقع (ج) استخدام العلم ●

زيادة عدد المبادرات المدرجة في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تبين تعزيز استخدام العلم في تنفيذ برنامج عمل برنامج البيئة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٥	١٠	٥٠

الإنجاز المتوقع (د) المساءلة ●

زيادة النسبة المئوية لتوصيات واستنتاجات المراجعة والتحقيق المتعلقة بأداء برنامج البيئة التي يتم اتخاذ إجراء بشأنها.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٧٠	٨٠	١٠٠

الإنجاز المتوقع (ه) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في إعداد الموظفين ◕

(١) زيادة النسبية المئوية للنساء المعيّنات في وظائف من الفئة الفنية في الرتبة ف - ٤ وما فوقها.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٣٥	٤٥	٣٨

(٢) تحسين النسبة المئوية للموظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة تمثيلاً كاملاً في وظائف الفئة الفنية والفئات الإدارية.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٥	١٥	٣١

الإنجاز المتوقع (و) تحسين الكفاءة في تعيين الموظفين ○

تخفيض متوسط عدد الأيام التي يستغرقها ملء وظيفة شاغرة مموَّلة من الموارد الخارجة عن الميزانية (الذي يقاس بالفترة الزمنية بين الإعلان والتعيين)

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٢٠٠	١٢٠	١٧٥

الإنجاز المتوقع (ز) تقديم الخدمات لاجتماعات الهيئات الإدارية ●

تخفيض النسبة المئوية لاجتماعات لجنة الممثلين الدائمين ومجلس الإدارة التي ينظمها برنامج البيئة والتي تصدر عنها تعليقات سلبية فيما يتعلق بجدول أعمال الاجتماع أو توزيع الوثائق أو أي مسائل أخرى.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
١٥	١٢	١,٩

الإنجاز المتوقع (ح) تنفيذ نتائج التقييم ◕

النسبة المئوية لتوصيات التقييم المقبولة بشأن أداء برنامج البيئة على مستوى البرامج الفرعية، التي تنفذها المنظمة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٨٠	٨٥	٨٠

الإنجاز المتوقع (ط) نوعية تخطيط البرامج والإبلاغ عن الأداء ●

(١) ازدياد مستوى رضا لجنة الممثلين الدائمين عن صلة تخطيط البرامج ووثائق أداء برنامج البيئة بولايته

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٧٠	٨٠	٨٩

(٢) مستوى رضا اللجنة عن شكل الوثائق البرنامجية لبرنامج البيئة ووضوحها ودقتها

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٧٠	٨٠	٨٧

الإنجاز المتوقع (ي) الإدارة المالية ●

قلة عدد نتائج المراجعة غير المواتية فيما يتصل بالمسائل المالية

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٠	٠	٠

الإنجاز المتوقع (ك) حشد الموارد المالية ●

زيادة النسبة المئوية للموارد المطلوبة في سنة الحشد لتنفيذ برنامج العمل بحلول النصف الأول من السنة.

خط الأساس (٢٠١١)	الهدف (٢٠١٣)	العدد الفعلي
٥٠	٥٠	٦٦

للمزيد من تفاصيل وتحليل الأداء المالي الشامل، يرجى تنزيل *تقرير أداء المشروع* للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من الموقع الشبكي للتقرير السنوي لعام ٢٠١٣ على العنوان: www.unep.org/annualreport/2013

أبطال الأرض

جائزة الأمم المتحدة للبيئة

منحت جائزة أبطال الأرض، وهي أعلى وسام تمنحه الأمم المتحدة في مجال البيئية، في أيلول/سبتمبر، بمتحف نيويورك للتاريخ الطبيعي، إلى الرواد الذين تركت أعمالهم تأثير إيجابياً كبيراً على البيئة.

ومن بين الفائزين بالجائزة بريان ماك كليندون، المؤسس المشارك ونائب رئيس برنامج Google Earth، اعترافاً بما قام به من توفير أدوات قوية لمراقبة ورصد حالة للبيئة، وجاك دينجارموند رائد نظام المعلومات الجغرافية (GIS). ومن الفائزين الآخرين بجائزة أبطال الأرض لعام ٢٠١٣ المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة: جانيز بوطوكنيك، مفوض البيئة في الاتحاد الأوروبي؛ وكارلو بتريني، مؤسس حركة Slow Food ؛ وإيزابيلا تيكسيرا، وزيرة البيئة في البرازيل؛ وفيرابهادران راماناثان، أستاذ معهد سكريبس لعلوم المحيطات، جامعة كاليفورنيا سان دييغو، ومارثا ايزابيل رويز كورسو من محمية سييرا غوردا للمحيط الحيوي في المكسيك.

قال أكيم شتاينر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "إن القيادة والرؤية تكونا سمة التحول إلى الاقتصاد الأخضر الشامل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . وأبطال الأرض هذا العام هم ضمن أولئك الذين ينفذون إجراءات وسياسات و مسارات لتوسيع نطاق وتسريع هذه التحولات".

جائزة أبطال الأرض، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٥، هي الجائزة البيئية الرئيسية للأمم المتحدة. فقد حاز عليها حتى الآن ٥٩ من الأفراد والمنظمات اعترافاً بقيادتهم، وبالرؤية والإلهام والعمل في مجال البيئة. وتشمل قائمة الفائزين السابقين بجائزة أبطال الأرض الرئيس المنغولي تساخيا البغدوري، والرئيس المكسيكي فيليبي كالديرون، والممثلة ومناصر البيئة الصينية تشو شيون، والبيئة ومنظمة المرأة التنمية وأنغليك كيجو أسطورة الموسيقى العالمية.

١

٢

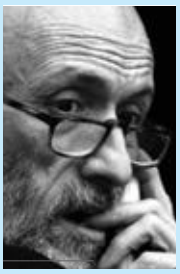
٣

٤

٥

٦

٧

١ – جاك دينجارموند،
الفائز بالرؤية في ابتكار المشاريع

٢ – إيزابيلا تيكسيرا،
الفائزة بالقيادة في السياسات

٣ – كارلو بيتريني،
الفائز بالإلهام والعمل

٤ – فيرابهاندران راماناثان،
الفائز بالعلوم والابتكار

٥ – مارثا إيزابيل رويز كورثو،
الفائزة بالإلهام والعمل

٦ – جانيز بوطونيك،،
الفائز بالقيادة في السياسات

٧ – بريان ماكليندون،
الفائز بالرؤية في ابتكار المشاريع

حقوق التصوير

صورة الغلاف

©Paul Edmondson

الصفحات ٤ و٦ و٢٦ و٣٦ و٤٢ و٥٠

©Chris Gloag

العلامات البارزة في عام ٢٠١٣

الصفحة ٢ ١ – ©ENB

تغير المناخ

الصفحتان ٨ و٩ ١ – تقرير ثغرة الانبعاثات لعام ٢٠١٣
٢ – ©UNEP/Riccardo Gangale

الصفحتان ١٠و ١١ ٣و٤ – ©Moises Saman/Magnum Photos
٥ – ©3XN

الصفحتان ١٢ و١٣ ٦و٧ – ©Dominic Nahr/Magnum Photos

الكوارث والنزاعات

الصفحتان ١٦ و١٧ ١ – ©UN OCHA
٢ – ©UN OCHA
٤ – ©Anssi Kullberg

الصفحتان ١٨ و١٩ ٦و٧ – ©Albert Gonzalez Farran

إدارة النظم الإيكولوجية

الصفحتان ٢٢ و٢٣ ١ – ©Peter Prokosch
٢ – ©Jacques Perrin

الصفحتان ٢٤ و٢٥ ٣و٤ – ©Ministry of Environment and Natural Resources Protection
٥ – ©Tim Freccia

الحوكمة البيئية

الصفحتان ٢٨ و٢٩ ١ – ©Peter Prokosch
٢ – ©PEI

الصفحتان ٣٠ و٣١ ٣ – ©Georgina Goodwin
٤ – ©AP/Azim Sayyid
٥ – ©Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons

المواد الضارة والنفايات الخطرة

الصفحتان ٣٨ و٣٩ ١ – ©ENB
٢ – ©Ric Francis
٣ – ©Lawrence Hislop

الصفحتان ٤٠ و٤١ ٤ – ©Usman Tariq, UNEP
٥ – ©Environmental Investigation Agency

كفاءة استخدام الموارد

الصفحتان ٤٤ و٤٥ ١ – ©Bert van Dijk
٢ – ©Matthieu Budin
٣ – ©Mr.Saylakham Khayongek

الصفحتان ٤٦ و٤٧ ٤ – ©Caborca Boots
٥ – ©Michael Owens

الصفحة ٤٨ ٦ – ©Klaus Pichler

جميع حقوق الصور الأخرى محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية من هذا التقرير في الموقع www.unep.org/annualreport/2013

وستتضمن هذه النسخة الإلكترونية التفاعلية جميع التصويبات والإضافات التي ستُدخل على التقرير.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
ص . ب . رقم 30552-00100
نيروبي ، كينيا

unepinfo@unep.org
www.unep.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

www.unep.org